

وَرَضَعْنَا مِنَ الْعَقِيدَةِ حَتَّى
قَبَسْتَهَا جَرَّاحُنَا وَالْعُقُولُ
فَكْرُنَا وَأَضْحُ الْمَعَالِمُ بَاقِ
وَالشَّعَارَاتُ أُمَّةٌ لَا تَحُولُ

الافتتاحية

لا شك أنه بات واضحا مسترسلا في الوضوح أن من بين أهم معوقات نهضة الوطن وتقدم الأمة هو تشتيت وتحريف النضال الوطني من كونه نضال لكافة أبناء الوطن الواحد ضد كل معوقات تقدمهم إلى جره ليكون مواجهات وتجاذبات بين أبناء الوطن الواحد، حيث لا يعود الآخر الذي يتوجب التصدي له هو تلك المعوقات والقوى التي تمثلها، بل يصبح الآخر هم فئات من الشعب نفسه. والمدخل الطبيعي لتحقيق ذلك هو غرس الطائفية والسعي لإحلال الطائفة مكان الشعب، وتكوين الأحزاب والبرامج التي تدافع عنها بدلا من أن تدافع عن الشعب. وهكذا يتم تحويل الانتماء الطائفي الديني (الذي هو مسألة طبيعية في حدودها الدينية) إلى انتماء سياسي همه الأول والأخير مصالح الطائفة نفسها.

مناسبة هذا الحديث هي الدعوات القبيحة خلال الأيام الماضية والتي طالبت برص صفوف الجمعيات الإسلامية المنتمة لطائفة معينة لوضع برنامج مشترك تجاه ما أسمته بالقضايا المصرية التي تواجه الوطن. واليوم نحن نحمل وزارة العدل جزء من مسؤولية توفير الغطاء القانوني لمثل هذه الدعوات حينما سمحت بتأسيس جمعيات سياسية كانت تدرك جيدا أنها كانت تمثل طوائف وليس الوطن. ومهما حاولت هذه الجمعيات من رفع شعارات وطنية، فأنها سوف تظل متخذة بحكم تركيبة أعضائها، وولاءهم الطائفي حول مصالح الطائفة نفسها، وهو ما يشرعن العمل السياسي الطائفي بكل ما يحمله من مخاطر جسيمة على مستقبل البلاد ووحدتها الوطنية.

وليكن واضحا أيضا أننا لا ننتهم النوايا الحسنة ولا الشعور الوطني الصادق الذي يحمله الكثير من قيادات وأعضاء تلك الجمعيات، ولكننا نتحدث هنا عن مبدأ، وبنيات سياسية قامت - شاءت أم أبت - على أسس طائفية، ومن الناحية الذاتية والموضوعية، وبغض النظر عما تطرحه من برامج سياسية، يصبح التكوين البيوي، هو المسيطر على المنطلقات السياسية، وحتى لو حاولت بعض قيادات الجمعية التمرد على ذلك، فأن قواعد العريضة، ومؤيديها، ومريديها، والأهم من ذلك مرجعياتها التي تقودها، سوف تظل ترى فيها الجمعيات التي تدافع عن مصالح الطائفة.

أنا قبل أن نطالب وزارة العدل بإعادة النظر بالموافقة على تأسيس جمعيات ذات طابع طائفي يشرعن لمثل تلك الدعوات القبيحة، فأننا نطالب القوى الوطنية سواء الليبرالية أو الإسلامية بوعي هذه الحقيقة المرة والخطيرة، والعمل على تغييرها، فأن لم يكن بإعادة النظر في تركيبات عضويتها ومنطلقاتها، وقد يبدو هذا بعيد المنال، فأضعف الإيمان هو الرفض القاطع لتلك الدعوات، وترجمة هذا الرفض في إعادة النظر في الخطاب السياسي وتوسيع التحالفات الوطنية ووضع برامج العمل الوطني الصادقة التي تؤكد حسن نواياها، وإن لن تغير انتماءها.

أسرة التحرير



12

الديمقراطية
في فكر البعث



6

الانجازات البرلمانية
في الميزان



4

«منتدى المستقبل»
يلفظ انفاسه الأخيرة



إصلاحات التعليم وسوق
العمل وحدها لا تكفي

الهيئة الاستشارية تراجع مسيرة التجمع



غازي راضي الموسوي

عقدت الهيئة الاستشارية اجتماعها الثاني يوم الثلاثاء ٢٧ أكتوبر وذلك برئاسة نائب رئيس الهيئة الأستاذ غازي رضي الموسوي، وقد استعرضت الهيئة تقرير مقدم من الأمانة العامة حول تقييم عمل الهيئة الاستشارية خلال الفترة الماضية وتوافقت آراء أعضاء الهيئة مع ما ورد في التقرير من تقييمات كما دعت الأمانة العامة لتنفيذ التوصيات الواردة فيه. كما استعرضت الهيئة الاستشارية تقرير مقدم من الأمانة العامة حول الخطوات والبرامج التي بدأت بتنفيذها على مستويات التنظيم الداخلي والعلاقة مع القوى السياسية الوطنية وعلى الصعيد القومي وذلك تجسيدا لتوصيات ومقررات المؤتمر العام السادس للتجمع وقد قامت الهيئة بتقييم هذه الخطوات والبرامج وأبدت الملاحظات والتوجيهات بشأن عدداً منها خاصة في مجال العمل الإعلامي والعلاقة مع القوى السياسية الوطنية.

كما استعرض اجتماع الهيئة الاستشارية مسودة وثيقة التيار الوطني الديمقراطي وباركت الهيئة الجهود المبذولة لتأسيس هذا التيار وأهميته الإستراتيجية في مسيرة العمل الوطني في البحرين كما أبدت عدد من الملاحظات بشأنها. وتداولت الهيئة بشكل أولي في موضوع الانتخابات البرلمانية القادمة وموقف التجمع منها حيث دعت الأمانة العامة إلى مباشرة بلورة موقف متكامل وعرضه على الهيئة الاستشارية تمهيداً لتقدمه في اجتماع الجمعية العمومية للموافقة عليه.

تعقيب صادر عن الجمعيات الست حول رفض الديوان الملكي تسلم العريضة النخبوية

التي وقعت على العريضة انطلقت من تحركاتها تلك من رغبة صادقة في إيصال مرياتها للقيادة السياسية بشأن المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتجنيس، وقد رحبت الجمعيات الست في بيان لها بالتصريحات التي صدرت عن وزير الداخلية بشأن توجه الوزارة لمراجعة سياسية التجنيس في البلاد، وتأملت أن تكون نابعة من حرص القيادة السياسية على الاستماع لتلك التنبهات، إلا أن موقف الديوان الملكي الأخير يؤكد مرة أخرى الإصرار على قفل كافة أبواب الحوار.

عليها مجموعة من الشخصيات الوطنية والاجتماعية المعروفة بصفتهم الشخصية. وبغض النظر عن الجوانب القانونية المذكورة أعلاه، فأنا لا نتفق بأن قضايا اجتماعية وسياسية خطيرة مثل قضية التجنيس التي تهم كل مواطن في البحرين يجب حصر الحوار بشأنها بين السلطة ومجلس النواب، فهذا من جهة يمثل تجاهل تام لدور مواقف القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني كافة، ومن جهة أخرى يلحق الضرر البالغ بالنهج الديمقراطي ومبدأ الحوار الوطني والمجتمعي بين السلطة والشعب. إن الشخصيات الوطنية والاجتماعية

تعقبا على البيان الصحفي الصادر عن الديوان الملكي بخصوص رفض تسلم الديوان العريضة النخبوية التي أودعها البريد عدد من ممثلي الجمعيات السياسية، تود الجمعيات الست توضيح ما يلي: إن التفسير الصادر عن الديوان بشأن المادة (٢٩) من الدستور تفسير مغلوط، حيث أن المادة المذكورة تشير بوضوح إلى حق الأفراد، وكذلك الهيئات النظامية والأشخاص المعنوية في مخاطبة السلطات. أن القول بان العريضة المقدمة هي عريضة الجمعيات الست هو الآخر قول مغلوط، فالعريضة هي عبارة عن عريضة نخبوية وقع

بيان حول خطاب جلالة الملك في افتتاح دور الانعقاد الرابع

لقد حمل الخطاب الكثير من الدلالات الهامة بما جسده من دعوة ووعود طالما تطلع المواطن إلى رؤيتها كحقائق ونتائج مسيرة الإصلاح السياسي والانفتاح الديمقراطي في وطننا العزيز التي يقودها جلالة الملك، لتأخذ بيديه نحو الحرية والعيش الكريم وتخليصه من المشاكل التي تحاصر حياته وترتك مستقبله. خاصة مشاكل البطالة والإسكان والصحة والتعليم وغيرها من الملفات التي أكد عليها جلالة الملك من قبل تنوع مصادر الدخل وبناء مشاريع البنية التحتية والعمل على رفع مستوى دوي الدخل المحدود وتعزيز دور الطبقة الوسطى، محاربة الفساد إلى جانب قضايا تعزيز خطوات الإصلاح واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير وتمكين المرأة.

أما البعد الهام الآخر لخطاب جلالتنا جاء في سياق تأكيده على البعد الخليجي والقومي، ودعوته إلى تعزيز تجربة مجلس التعاون والدفع بها إلى طريق الوحدة النموذجية. ونحن في التجمع القومي الديمقراطي وانسجاماً مع إيماننا بأهمية ومصداقية هذه الدعوة نرى أنفسنا داعمين بقوة هذه التوجهات الوحدوية، بأعتبارها مسؤولية قومية وتاريخية يتحملها التجمع لبناء القوة الذاتية للخليج العربي خاصة في ظل التحديات والتهديدات الهائلة والمستمرة التي يتعرض لها.

ان تعزيز أو اصدار الأخوة والتعاون يمثل دون شك حماية للاستقلال الوطني لكل أقطار الخليج العربي، كما يمثل عاملاً دائماً لاستقرارها السياسي وامنها الاجتماعي. من هنا فإن تطلعات وآمال جماهير هذه المنطقة في الوحدة والاستقلال، يحتاج إلى إرادات سياسية مخلصه، وإلى خطوات اقتصادية مثمرة، تسهم في ترسيخ الرابط والانسجام بين دول المنطقة، وهناك العديد من المشاريع الاقتصادية الوحدوية الممكنة والعملية التي من شأنها أن تزيد تلاحم ووحدة دول الخليج العربي، منها الوحدة النقدية المشتركة والبنك المركزي الخليجي، بالإضافة إلى مشروع إنشاء خطوط سكك حديدية تربط أقطار الخليج فيما بينها، وكذلك مشاريع المياه والكهرباء المشتركة وقبلها تعزيز إرادة القيادات السياسية ضد ضغوط التبعية وتخريب الهوية القومية لبلدان المنطقة وهي جميعها مشاريع وخطوات مشتركة في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي قدرتها على تقريب فرص وحدة أقطارها.

بيان حول قضية معتقلي كرزكان

محاوالت استغلال هذه القضية للدفع بها إلى مهاوي «التجاوزات» و«التنازعات» الطائفية، وجر الشارع إلى حالة من التآزم وعودة أعمال العنف غير المبررة؟ كما نتطلع إلى أن يفتح قرار حكم البرأة هذا الباب واسعاً أمام الجميع للتفكير في المصلحة العليا للوطن والمحافظة على أمنه واستقراره بعيداً عن لغة التصعيد أو اللجوء إلى أعمال العنف التي لاتراعي حرمة المس بارواح الناس أو الأضرار بالملكات العامة والخاصة، بإعتبارها قيماً إنسانية وأخلاقية يجب عدم التفریط أو التهاون بها تحت أي ظرف من الظروف لأنها عنوان تحضر هذا الوطن ورقي وسمو وعي شعبه.

مايعني انتفاء أي دليل على تورط هؤلاء المتهمين في عملية القتل أو الشروع فيها، وهذا ما يؤكد سلامة موقفهم في هذه القضية منذ بداياتها وعدم شرعية اعتقالهم طوال هذه الفترة، خاصة وأنه كانت هناك العديد من الدلائل والحقائق - قدمتها هيئة الدفاع - تدعم براءة هؤلاء المتهمين من قبيل شهادة الشهود أو طبيعة وأسباب الوفاة. واليوم إذ يتم الانتصار لمبدأ العدالة وسيادة القانون، بصدور قرار البرأة، بعيداً عن أية شكوك أو أية شبهات سياسية، كانت في وقت من الأوقات قد حكمت سير هذه القضية والقت بضلالها عليها وساهمت في استدعاء الكثير من التدايعات السياسية والأمنية، وقادت البعض إلى

بعد ما يزيد على عاماً ونصف على قضية «معتقلي كرزكان» وأعتقال ١٩ متهماً على خلفية التهم الموجهة لهم بالأعتداء على سيارة الشرطة و«قتل» أحد أفرادها،... بعد كل هذه المدة ومارافقتها من سجال وجدال، وما أثارته من ملابسات سياسية وقانونية، خاصة في أعقاب صدور تقرير وزارة الصحة حول أسباب وفاة الشرطي التي أرجعها إلى ارتطام «الضحية» بالأرض، فقد جرى اليوم أسدال الستار على هذه القضية، بعد أن توجهت الأنظار إلى قاعة المحكمة الكبرى الجنائية، وإلى قرار قاضي المحكمة الذي أصدر قراره - العادل والمنصف - ببراءة جميع المتهمين من كل التهم التي جرى أعتقالهم بموجبها.. وهو

الأمين العام للتجمع القومي:

العمل القومي في البحرين راسخ في وجدان الجماهير

العربي والقومي مثل هذه التهديدات في الجانب الاجتماعي بحاجة إلى خطاب يجمع بين القيم القومية والإسلامية والمعاصرة.

أما المقومات القومية، فنحن نرى على نحو جلي ترابط الأخطار الإقليمية والعالمية التي تواجه البحرين هي ذاتها التي تواجه أقطار الأمة من المحيط إلى الخليج. كما أننا نتلمس أن احتلال العراق من قبل القوى الإمبريالية وعملائها في العراق قد فجر أخطار كثيرة تهدد الأمة ككل بما فيها البحرين، كذلك، فإن تلك القوى تضغط على قوى المنطقة من أجل التطبيع مع العدو الصهيوني مقابل أوام لا جدوى منها سوى إطلاق إطماع ذلك الكيان في خيرات وثروات الأمة بما فيها دول الخليج العربية. لذلك لا بد أن نناضل من أجل تكتل العرب ووحدتهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

أعتقد أن هذه المعطيات هي مقومات كامنة وموجودة والمطلوب تفجيرها وإبرازها وتبيان أهميتها لذلك وجد هذا التيار ليستنهض الإمكانيات الكامنة ويبرزها أمام الناس. وبالنسبة لتوقع نجاح التيار فأقول هنا نتكلم عن مدى حرص المؤسسين والأعضاء وإرادتهم وتصميمهم لإنجاح التيار، إذا وجدت الإرادة والتصميم والرغبة في التمسك بهذه الأهداف والإصرار على تجاوز الصعوبات والعقبات وتقديم التضحيات سواء من ناحية الوقت أو الجهد.

فنحن واثقون أنه سوف ينجح، لكن نجاحه سيكون من خلال تراكمات بطيئة وبالذات في بداية العمل حتى يتعزز وضعه، لأن هذا التيار سيصطدم بكثير من المعوقات والصعوبات، سيصطدم بالفكر الطائفي والأخطار الإمبريالية، وتيارات التغريب والعولمة كل هذه المعوقات سيواجهها التيار داخلياً.

يجب أن تكون لديه القدرة على تطوير الخطاب الوطني والقومي السليم الذي يحاور الناس في مواقعهم وينهض بتطلعاتهم حتى يمكن أن يقودهم للمواقع التي يريدونها. فلا بد أن يكون الخطاب صبوراً ومتأنياً وخطاباً متقدماً ومتدرجاً.



والوجدانية في كافة الأحداث القومية المصيرية التي مرت بها الأمة. بل أن المقومات لوجود التيار القومي اليوم في البحرين تنطلق من حاجات الحاضر والمستقبل أيضاً، منها مقومات وطنية ومقومات قومية، فالمقومات الوطنية يمكن تقسيمها إلى مقومات سياسية واجتماعية واقتصادية. فيما يخص المقومات الوطنية السياسية اليوم نحن بحاجة إلى خطاب سياسي يترفع فوق الخطاب الطائفي ويخاطب الشعب على أساس أنه شعب واحد له تاريخ وإراث ومستقبل واحد وتطلع واحد. المعالجات التي يطرحها لمشاكل البلد يجب أن تتمثل في تشريعات وبرامج وخطوات وطنية خالصة لا تحاول الانحياز ضد طائفة على حساب طائفة أخرى وفي نفس الوقت هذه الحلول يجب أن تخدم مصلحة البحرين بدرجة الأولى أي يجب أن لا تتأثر بمصالح قوى إقليمية وعالمية أو تراعي مصالح قوى إقليمية وعالمية على حساب المواقف الوطنية المبدئية فمثل هذا الخطاب أرى أن القوميين هم الأقدر على طرحه لأن خطابهم مستقل ينبع من حاجات البلد وخطاب واع وغير متزمت لا طائفي ولا دينياً وفي نفس الوقت خطاب وطني مؤمن، فالقومية العربية مؤمنة و متمسكة بالعقيدة الإسلامية. أما بالنسبة للجانب الاجتماعي نرى أن التعبئة الطائفية وتيارات التغريب لدى الشباب والانجرار وراء قيم العولمة والابتعاد عن الانتماء

هذا الأساس تكرر الوعي القومي عند الجماهير في البحرين وتكرس جبههم للقومية العربية منذ أيام الزعيم جمال عبد الناصر وقبلها تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي. هذه المؤشرات تشير إلى أن القومية العربية في البحرين كان لها تاريخ مجيد ولها إنجازات وإسهامات كثيرة. وواحد من هذه الإنجازات الرئيسية التي لا تزال قائمة لحد اليوم هي الحفاظ على وحدة الشعب ووطنيته ضد الطغنة والتفتت، لأن الخطاب القومي يرتقي فوق العصبية المذهبية والطائفية ويروم تحقيق وحدة الأمة.

وأضاف: لقد أصيبت القوى القومية والفكر القومي في البحرين ببعض النكسات خصوصاً بعد هزيمة ٦٧ وقيام ما سمي الثورة الإيرانية ثم حرب العراق والكويت، وتتويج كل ذلك باحتلال العراق كونه قاعدة للعروبة والنضال القومي، إجمالاً هذه الأحداث أضعفت العمل القومي في الوطن العربي وكان لها انعكاسات في البحرين ولا ننسى أن أي انكسار سياسي على مستوى الوطن العربي يتزامن معه هجمة ثقافية وفكرية لذلك أنا أكدت منذ البداية على الجوانب الفكرية والثقافية.

مع ذلك، فأنا نؤمن بإماناً تاماً بأن للعمل القومي مقومات راسخة في البحرين، ونحن هنا لا نتحدث عن المقومات التاريخية فحسب رغم عمقها وتجدها من خلال المشاركات الجماهيرية

قال الدكتور حسن العالي الأمين العام للتجمع القومي أن تحويل التيار العربي القومي الإسلامي من حركة سياسية إلى منتدى ثقافي وفكري بسبب الصعوبات القانونية لتسجيله كحركة سياسية يجب أن لا ينظر له كتراجع عن أهداف التيار، بقدر ما هو إصرار على التمسك بالأهداف الإستراتيجية للحركة، خاصة أن العمل لفكري والثقافي في هذه الفترة لا يقل أهمية عن العمل السياسي في الجوانب الوطنية والقومية، لأن معضلة العمل القومي اليوم في كل ساحات الوطن العربي بما فيها البحرين، تعود في جزء رئيسي من أسبابها إلى ضعف أو تراجع الإيمان بفكرة العمل القومي والقومية العربية والعروبة. ولمواجهة هذه المعضلة لا بد أن يأخذ النضال القومي أبعاده الثقافية والفكرية إلى جانب الأبعاد السياسية.

وأضاف في حوار مع جريدة الوطن البحرينية نحن نتكلم اليوم عن تيارات مضادة كثيرة للانتماء العروبي والقومي مثل التيارات المعادية للإمبريالية والصهيونية، والتيارات الطائفية، وتيارات العولمة وإفساد الشباب والتغريب عن الثقافة الوطنية والقومية، وجميع هذه التحديات بحاجة إلى مواجهة ليس فقط في الحقل السياسي إنما أيضاً بحاجة إلى مواجها في الحقل المعرفي والحقل الفكري والحقل العلمي والثقافي لكي يتحقق استنهاض طاقات الأمة ودفعها للعمل والنهوض.

وأضاف لو رجعنا إلى تاريخ البحرين نرى كل النضالات الوطنية التي كانت موجودة كانت تتفاعل مع التطورات الفكرية والسياسية العربية. ولورجعنا إلى تأسيس نادي العروبة في ١٩٣٩ كان هناك وعي مبكر بالإيمان بالفكر القومي في البحرين آنذاك وإن الفكر القومي سواء من ناحية الأفكار التي كانت ترد من الخارج أو من ناحية القوى السياسية الوطنية التي أمنت بالفكر القومي لعبت دوراً في الدفع بالعمل الوطني ومسيرته، وكان لها عطاءاتها وتضحياتها ومساهماتها.

بالتالي، فإن القوى القومية في البحرين أثبتت خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات قدرتها على التفاعل مع قضايا العمل الوطني. وعلى

تقييم العمل الإعلامي والثقافي للتجمع

المعضلات ويحتاج إلى معالجات شاملة وبرؤى قومية، مؤكداً في هذا الشأن بأن البحرين هي جزء من الوطن العربي الكبير، وبالتالي، يهنا في الأمانة العامة للتجمع القومي أن نورد ضمن نشرة «الطلیمة» أخبار عن فلسطين والعراق والسودان والصومال وغيرها من الدول التي يجري فيها الصراع بين القوى المناضلة والشريفة ضد قوى العدوان والاحتلال.

وتجدر الإشارة أن الحضور قد شاركوا في تقديم تصوراتهم حول تطوير العمل الإعلامي في المرحلة المقبلة.

التي يقيمها التجمع ونشرها في الصحافة المحلية بالإضافة إلى تزويد الموقع الإلكتروني بأخر تطورات الأحداث على الساحتين الوطنية والقومية مشدداً على أهمية دعم اللجنة من خلال التسجيل فيها، وتوزيع العمل بين الأعضاء.

وحول مساهمة الأعضاء في تحرير نشرة «الطلیمة» والتي صدرت بحلة جديدة بدءاً من عدد سبتمبر الماضي، أوضح أن المحررين معظمهم من كوادر التجمع بالإضافة إلى كتاب عرب تتفق معهم في مواقفهم الفكرية وتحليلاتهم للواقع العربي الذي يعاني الكثير من

أقام التجمع لقاءً داخلياً تحدث فيه الأمين العام للتجمع عن واقع حال النشاط الإعلامي بالتجمع وكيفية العمل على تطويره.

وقال أن الأمانة العامة قد قامت بفضل لجنة الثقافة والإعلام إلى لجنتين لكل منهما مهامها الخاصة مع الإقرار بارتباطهما الوثيق، ونوه إلى أن لجنة الثقافة تنصب مهامها في إقامة الندوات واللقاءات الثقافية والسياسية من منطلق نشر الوعي الثقافي بين صفوف لأعضاء ومن يشاركنا في حضوره لفعاليات التجمع.

وتابع، أن لجنة الإعلام، نريدها أن تركز حول تغطية أخبار الفعاليات

«منتدى المستقبل» يلفظ انفاسه الأخيرة

عندما يطلع القارئ على فحوى هذا الموضوع، في نشرة الطليعة (عدد نوفمبر ٢٠٠٩) تكون الدورة السادسة لما يسمى ب «منتدى المستقبل» قد عقدت في مدينة مراكش بالمغرب خلال الفترة (٢-٣) نوفمبر الجاري ومعروف أن المغرب قد استضاف الدورة الأولى في ديسمبر ٢٠٠٤م برئاسة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم طاف هذا «المنتدى» بعد ذلك في البحرين واليمن، والامارات، قبل أن يعود مجدداً إلى المغرب ولا أظن أن هناك من يجهل أن فكرة «منتدى المستقبل» هي بالأساس فكرة أمريكية جاءت على خلفية الكثير من النقاشات والمجادلات حول بعض المشاريع الاستعمارية الأمريكية التي كان يتم الترويج لها مثل «مشروع الشرق الأوسط الكبير» و «مشروع الشرق الأوسط الواسع» وفي محاولة للألتفاف على موجة الرفض لهذه المشاريع، قام عدو الأنسانية وسليل الإجرام «جورج بوش» الأب بالاعلان عن هذا المنتدى في مدينة (سي ايلاند) بالولايات المتحدة الأمريكية في الرابع من يونيو / حزيران ٢٠٠٤م بغرض ادماج الاتحاد الأوربي في المشروع الأمريكي للشراكة مع دول المنطقة والعمل على «تعميم» و «تصدير» الديمقراطية إلى هذه الدول كما زعموا...؟؟؟



بقلم: محمود القصاب

السياسية والأمنية وسوف يعني احتلال بلدان وتهديد سيادتها واستقلالها.

من هنا فأن خطورة هذا المشروع لا تقتصر على خضوع بعض النظم والحكومات العربية للضغوط التي مورست عليها للانخراط في عضوية هذا «المنتدى» بل في الحقيقة هناك وجه آخر لهذه الخطورة. أو الكارثة وهو «ابتلاع» هذا الطعم من قبل بعض القوى ومنظمات المجتمع المدني في اقطارنا العربية ومنها البحرين. حيث جرى «اغواء» واصطياد هذه المنظمات عبر شبك ما أطلق عليه ب «مؤتمر المستقبل الموازي» الأمر الذي دفعنا - وفي مناسبات عديدة - إلى مناقشة هذه القوى وبعض الشخصيات الوطنية المتحمسة والمأخوذة بالشعارات البراقة للديمقراطية الأمريكية الزائفة من بغية الانسحاق وراء هذه الدعوات الكاذبة والوقوع في «الفخ الأمريكي» لأنها (منظمات المجتمع المدني) سوف تكتشف - عاجلاً أو آجلاً - بأنها لم تكن في الواقع سوى وسائل وادوات جرى استيعابها وتوظيفها في خدمة المشاريع الأمريكية في المنطقة بوعي منها أو بدونه.

وانسجاماً مع رؤيتنا هذه قلنا مراراً وتكراراً، أن من يريد أن يعمل لخير وصالح وطنه وأمته، ومن يريد أن يعمل لمبادئ الديمقراطية «والشفافية» و «حقوق الإنسان» عليه أولاً أن يتبع نهجاً اصلياً وديمقراطياً حقيقياً، وأن الأنظمة العربية التي تخشى الضغوط والابتزاز الأمريكي عليها الانفتاح على شعوبها واطلاق المشاريع الإصلاحية الوطنية القائمة على العدل والمساواة والمستندة على مجموعة من القواعد والثوابت، التي تعزز الديمقراطية وأسس التنمية الشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانها، وفي الوقت نفسه تصون الهوية الثقافية والوطنية لدولنا وأمتنا، وأن يكون كل ذلك استجابة للمصالح الوطنية والقومية وليس خضوعاً لمصالح ومشاريع القوى الاستعمارية، خاصة وأننا رأينا رأي العين كيف أخذت النزعة الاستعمارية الجديدة على يد أمريكا وحليفها الكيان الصهيوني العنصري ابعاداً شاملة ومتطرفة في شراستها وعدوانيتها، التي جسدها بحق الرئيس الأمريكي السابق «جورج بوش» الذي ملأ العالم رعباً وارهاباً، متخفياً وراء يافطات الديمقراطية وشعارات حقوق الإنسان، والمشاريع التي يظلمها هذا الغرض كذباً وزوراً. بعد كل هذا أليس من حقنا أن نتساءل اليوم عن ماهية وحقيقة الانجازات التي حققها

ولم تكن مصادفة أن الإعلان عن هذا «المنتدى» جاء في أعقاب العدوان الأجرامي على القطر العراقي الشقيق واحتلاله وأسقاط نظامه الوطني والقومي، وقد نشطت الآلة الإعلامية الأمريكية - الغربية آنذاك للترويج لمقولات كاذبة مثل «تحرير العراق» والقضاء على «الدكتاتورية» ونشر «الديمقراطية» خاصة بعد افتضاح أكذوبة أسلحة الدمار الشامل التي على أساسها جرى غزو العراق واحتلاله، وكانت العصابة الصهيونية من المحافظين الجدد في البيت البيض تحاول تضليل وخداع العالم، بأن الولايات المتحدة الأمريكية جادة في تعميم مبدأ «الديمقراطية» والعمل بكل الوسائل لأجبار دول المنطقة للسير في نهج الديمقراطية، حتى وأن جاءت على متن الدبابات وقادفات الصواريخ والقنابل الحارقة...؟؟؟

والحقيقة أننا في التجمع القومي الديمقراطي كنا ندرك أبعاد المزاعم الأمريكية، وعلى وعي تام بكل ما يصدر عن هذه الإدارة من أكاذيب لذلك ومنذ البدايات الأولى التي جرى فيها الإعلان عن فكرة «المنتدى» الاستعمارية كانت رؤيتنا واضحة ومواقفنا معلنة وصريحة في رفض جميع هذه المشاريع والأفكار التي تعمل الدوائر الأمريكية الصهيونية على تسويتها، وكنا قد حذرنا من أن هذه «المشاريع» التي تتعدد اسماءها، وتتنوع أشكالها، تنطوي في الواقع على مخاطر كثيرة تستهدف منطقتنا وأمتنا العربية، وأن جميعها (المشاريع) ليست سوى «ولادات» هيجنة خارجة من رحم وأحشاء الاحلاف والمشاريع الاستعمارية البائدة والمقبورة منذ نصف قرن، والتي بعض أهدافها تتجسد في اسقاط الهوية القومية العربية لدولنا وادخال الكيان الصهيوني المحتل كشريك في المنطقة، ومن ثم تحويل الدول العربية ومعها بعض الدول الإقليمية مثل إيران، باكستان، وتركيا إلى مجرد ملحقات داخل نظام اقليمي يديره المركز الصهيوني بالوكالة وتتحكم بمقاليده الولايات المتحدة الأمريكية (انظر التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر العام الثاني للتجمع القومي ابريل ٢٠٠٥م).

إذا الوقائع والدلائل تشير بما لا يقبل الشك أن فكرة «منتدى المستقبل» هي مجرد صيغة معدلة «مشروع الشرق الأوسط الجديد» الذي طرحه الإرهابي رئيس الكيان الصهيوني الحالي (شمعون بيريز) لذلك فان مبدأ «تعميم الديمقراطية» الذي يبشر به هذا «المنتدى» سوف يعني تخريب بنى اجتماعية ونشر الفوضى

هذا المنتدى، للدول وللمنظمات المشاركة فيه؟؟؟ ثم هل هناك من لا يزال سادراً في غيه وأوهامه حول صدقية وجدية الولايات المتحدة بالنسبة إلى شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان؟؟؟ خاصة بعد أن شاهد العالم كله «نمادج» و«عينات» من هذه الديمقراطية، وهي نمادج مشحونة بالفواجع والفضائح في سجن «أبوغريب» و«كوانتينامو» وفي ضحايا مجازر غزة ولبنان، وكيف رأى العالم ديمقراطية القتل والمحاصصة الطائفية والتزوير في العراق وافغانستان، والتي خلفت وراءها نتائج مأساوية صارت بمثابة صفحات سوداء تضاف إلى السجل الحافل بالاجرام للتحالف الأمريكي الصهيوني؟؟؟

أنا نلاحظ اليوم بعض المقاربات الموضوعية بالنسبة إلى فهم طبيعة «منتدى المستقبل» وان لم تصل إلى مستوى الاعتراف بخطورة هذه المشاريع وبنيتها الكارثية أي نلاحظ بعض الصوحة - وأن كانت متأخرة - عند بعض ممن كان يوماً من أشد «المتحمسين» و«المروجين» للديمقراطية الأمريكية، سوى عبر «منتدى المستقبل» أو غيره من الواجهات الأمريكية، وهكذا مع العودة الأمريكية للاستراتيجية القديمة في التعامل مع الأنظمة وفق مصالحها وغرض النظر عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية، وترحيلها إلى آخر سلم الاهتمامات الأمريكية بل وتراجع اهتمامات الدول الأخرى بهذه القضايا، لكل ذلك أصبح الحديث يجري علناً عن أن هذا «المنتدى» صار اليوم من «مخلفات الماضي» التي يجب تجاوزها وأن يكون مصيره «مزيل التاريخ» خاصة مع توالي الفشل والأخفاق في عدم تحقيق أي من أهداف الدورات المتعاقبة لهذا «المنتدى» وبعد أن تأكد لهذا البعض أن حصيلة كل هذه السنوات لاتزيد على الصفر، بالنسبة إلى كل المشاركين الذين كانوا مجرد غطاء. وأن كل ما يتم مناقشته من موضوعات في لقاءات هذا «المنتدى» حالياً لا علاقة لها في الواقع بالديمقراطية التي هي اساس فكرة هذا المنتدى؟؟؟ كما كان يتم الترويج له في البداية.

ومن هنا ليس مستغرباً أو مستبعداً أن تكون دورة مراكش هي آخر الدورات، وأن المشاركين الذين سيلتقون (أو التقوا) هناك سوف يقومون بمهمة وحيدة، هي تقديم العزاء في هذا «الميت» غير المأسوف عليه والتوقيع على شهادة وفاته قبل ان يوارى الثرى.



أن الأنظمة العربية التي تخشى الضغوط والابتزاز الأمريكي عليها الانفتاح على شعوبها واطلاق المشاريع الإصلاحية الوطنية القائمة على العدل والمساواة والمستندة على مجموعة من القواعد والثوابت، التي تعزز الديمقراطية وأسس التنمية الشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدانها

بعد إطلاق مشروع توظيف الخريجين إصلاحات التعليم وسوق العمل وحدها لا تكفي

شهدت البحرين خلال الشهر الماضي وبعد طول انتظار تدشين مشروع توظيف الجامعيين، كما شهدت عقد مؤتمر عالمي لإصلاح التعليم، وكلا الحدثين العمل والتعليم يعودان بنا إلى الحديث عن مشاريع الإصلاح التي يتبناها ويشرف على تنفيذها مجلس التنمية الاقتصادية. وفي هذه المقالة نحن لا نريد تقييم هذه المشاريع على حدة، وبالتالي لا نريد التقليل من أهمية الجهود المبذولة حالياً، بل في الأساس تقييم أهمية الترابط القائم بينها وانعكاسه على مدى نجاحها في المدى الطويل.

حل معضلة تناقض هذه الأرقام؟ وإذا انتقلنا للصعيد الاجتماعي لمشروع توظيف الخريجين ومضاعفاته التعليمية بالذات، يبدو ان النهج السائد هو الاستعانة مجدداً بأموال صندوق العمل في إصلاحات التعليم وذلك من خلال مشاريع التدريب الواسعة التي يتبناها الصندوق مع معهد التدريب المصري ومعهد التدريب المهني والجامعات وغيرها. ولكن هذا التعاون لا يمس أسس وسياسات وبرامج التعليم والتدريب في المدارس ولا الجامعات بوضعها الراهن، بل يكفي بتشجيعها على زيادة أو نقصان برامج تدريبية معينة موجهة لخدمة السوق بوضعه الحالي.

وتعليمياً أيضاً ما هو مصير الآلاف من الخريجين الذي سوف يتخرجون في السنوات القادمة، هل سيتواصل المشروع في دعمهم؟ وإلى متى؟ وعلى حساب من؟

إذن أين الحل في كل ذلك؟ الحل باعتقادنا يفارق نهج المعالجات المؤقتة والترقيعية الحالية حتى وإن بدت مغرية وسهلة، ولكنها باهظة التكاليف على المستوى البعيد. الحل يكن في العودة لمشروع الإصلاح الاقتصادي، وهو الإصلاح الذي تعاندت الدولة لغاية اليوم في التعامل معه بجديّة لأنه ينطوي على كلف باهظة في المدى القصير ولكنه مريح للغاية في المدى الطويل. الإصلاح الاقتصادي وحده يعني الابتعاد عن الأنشطة المضاربية كتشيد العمارات الفاخرة والمراهات في الأراضي والمدن العقارية التجارية والأنشطة الخدمية التي تعتمد في الأساس على المستثمر الخارجي وهو اياته في الريح السريع على حساب قيم وثقافة وأخلاق المجتمع وما ينطوي كل ذلك من أشكال مذهلة للفساد والسرقات وشراء الذم، نقول الابتعاد عن كل ذلك نحو أنشطة صناعية وخدمية منتجة تولد القيمة المضافة الحقيقية للمجتمع وللإنسان البحريني وتوفر له الدخل المعقول دون دعم مؤقت لأنها تولد في الأساس قيمة مضافة عالية للاقتصاد والمجتمع والفرد.

الحل في تحقيق تنمية مستدامة كما دعى إليها التجمع القومي في برنامجه السياسي تقوم على تبني إستراتيجية تنموية يكون إحدى ركائزها تصميم برامج دعم مادي وفني ومالي لإعادة هيكلة العشرات الآلاف من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لترقية أو تطوير أو تحويل إنتاجها نحو منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية تستطيع بالتالي توفير وظائف مجزية للبحرانيين.

ونحن ندرك أن مثل هذه المعالجات ذات طبيعة الأمد. لذلك، ونحن نحقق ذلك وفقاً لرؤية تنموية اقتصادية مستدامة طويلة الأمد ينبغي تبني إستراتيجية مؤقتة لدعم الدخل الحقيقي للأسر البحرينية من خلال برامج اجتماعية داعمة مباشرة (تقديم معونات الغلاء والسكن) وغير مباشرة (بطاقات تموينية للغذاء والخدمات الأخرى) تحفظ لهذه الأسر العيش الكريم. أما تحميل كلفة الحياة الكريمة لفئات من المواطنين بصورة مؤقتة ومبتورة وعلى حساب مواطنين آخرين هم من أصحاب منشآت الأعمال، خصوصاً أننا نتحدث عن مجتمع صغير يقوم اقتصاده على هذه المنشآت فهي حلول عاجزة ومضرة للمجتمع والاقتصاد والإنسان البحريني. ولنا عودة أخرى لهذا الموضوع أن شاء الله.

الجامعيين في القطاع الخاص بدفع ٢٠٠ دينار شهرياً للعام الأول و١٥٠ ديناراً للعام الثاني ليصل راتب الجامعي ٤٠٠ دينار شهرياً، على أن تتكفل المنشأة بدفع مجمل الراتب بعد هذه المدة. ظاهرياً الحل يبدو سحريراً ومباشراً ويوفي بالغرض المطلوب لتوظيف ٤٥٠٠ جامعي خلال سنتين.

ولكن اقتصادياً ماذا يعني هذا الحل بالنسبة لأصحاب الأعمال، وماذا يعني اجتماعياً لمستقبل سوق العمل والتعليم في البحرين، وهما الجانبين الآخرين لمشاريع الإصلاح.

اقتصادياً، يعني أن منشآت الأعمال التي توظف برواتب تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ دينار شهرياً، ستجد نفسها بعد سنتين تضاعف الراتب إلى ٤٠٠ دينار شهرياً. وإذا كانت معظم منشآت الأعمال وخاصة في القطاعات الإنشائية والتقاولية والتجارة والخدمات التي تمثل مجموعها نحو ٨٠٪ من منشآت الأعمال اشتكت من زيادة رسوم العمل بمقدار ١٠ دنانير شهرياً على كل عامل أجنبي، فكيف سيكون الوضع علياً إذا فرض عليها دفع ٢٠٠ دينار على كل عامل بحريني. معنى ذلك بكل بساطة أن المنشآت سوف تتحمل الزيادة في كلتا الحالتين، بل أن حالة توظيف البحرنيين ستكون أكبر تكلفة بما لا يقارن مع الأجنبي. فهل سيقود ذلك بالتالي لتفضيل البحريني أم الأجنبي. ثم كيف ستتحمّل المنشآت هذه الزيادة في الكلفة من ناحية اقتصاديات وجدوى المشروع الذي تعمل به. إن الإجابة على هذا السؤال بأن هذه المنشآت مجحفة حالياً في رواتب البحرنيين ولن يضرها تقليل أرباحها مثل هذا الجواب قد يكون صحيح في بعض الحالات ولكن في كل الأحوال بحاجة إلى أدلة بالأرقام. ثم إذا استطاعت المنشآت استيعاب الزيادة من خلال زيادة أسعار المنتج (سواء خدمي أو مادي) من سيتحمل في النهاية الزيادة؟ أليس المواطن الذي يشتري هذا المنتج!

ألا يفهم من هذا التحليل أن مشروع توظيف الخريجين سوف يلحق الضرر بالبالغ بأهداف مشروع إصلاح سوق العمل المركزة حول جعل البحرنيين الخيار المفضل لمنشآت الأعمال وأنه يتناقض معه؟ يبدو ان وزارة العمل التي لم تستطع في الأصل تطبيق مشروع ماكينزي بحذافيره (الرسوم المقترحة في المشروع على العامل الأجنبي كانت تقدر بنحو ٦٨٠ دينار كل سنتين وليس ٤٤٠ دينار كما هو حالياً) عادت لتستكمل هذا المشروع - من زاوية الرسوم المقترحة - من بوابة البحرية ولكن باطماع أكبر بكثير مما هو مقترح حتى في الأصل.

ثم اقتصادياً أيضاً، ماذا ما بعد السنتين، وما هو مصير الخريجين الجامعيين حينذاك، هل سيفرض على المنشآت حد أدنى لرواتب الخريجين لا تقل عن ٤٠٠ دينار. وهذا سوف يتعارض مع توجهات إصلاحات سوق العمل بإطلاق قوانين العرض والطلب في تحديد الأجور، مع أننا على كل ضد هذه الفكرة ومع تحديد حد أدنى للأجور ولكن ليس هو المجال لمناقشة هذه القضية.

وزير العمل يقول أن هناك ١٠ ألف وظيفة متوفرة في القطاع الخاص تبلغ رواتبها ٤٠٠ دينار. ولكن ووفقاً لإحصائيات هيئة التأمينات الاجتماعية، فإن عدد الأجانب الذي يتقاضون رواتب تصل إلى ٤٠٠ دينار لا يتجاوزون ٢٥٠٠ عامل. بل أن متوسط رواتب العمالة الأجنبية في القطاع الخاص لا تتجاوز ٢٠٠ دينار شهرياً. فكيف يمكن



بقلم: د. حسن العالي

منذ إطلاق مشروعات مجلس التنمية الاقتصادية لتصويب مسيرة الإصلاح في البحرين، ونحن نسمع عن ثلاث مسارات لهذه الإصلاحات هي الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات سوق العمل وإصلاحات التعليم.

وقد أقر مجلس التنمية الاقتصادية منذ البدء - على الأقل نظرياً - أن الإصلاحات الاقتصادية يجب أن تسبق بقية الإصلاحات من الناحية الزمنية، وهذا موضوع بديهي. فتجارب العالم تظهر أن إصلاحات سوق العمل يجب أن تتم على ضوء استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وكذلك إصلاح التعليم. فعلى سبيل المثال، عندما قررت سنغافورة التحول من الصناعات التقليدية القائمة على الكثافة العمالية (المستوردة) إلى الصناعات العالية التكنولوجية وذات القيمة المضافة في الثمانينيات، قررت على ضوءها رفع رسوم جلب العمالة المستوردة كنوع من تحفيز المصانع على التوقف عن جلب العمالة الأجنبية والتحول إلى الصناعات المتقدمة القائمة على التكنولوجية. بناء عليه أيضاً، تم إدخال إصلاحات التعليم التي أعطت أولوية للتعليم المهني الجامعي التكنولوجي مع التقليل على الاعتماد على التخصصات الإنسانية.

في البحرين وفجأة شهدنا الحديث يتصاعد عن إصلاح سوق العمل، ولربما كان التجار هم الحلقة الأضعف. وبعد شد وجذب تم فرض إصلاحات سوق العمل على التجار من خلال فرض رسوم العمل على العمالة الأجنبية كما هو معلوم بواقع ١٠ دنانير شهرياً لكل عامل أجنبي مع تجديد رخصة العمل كل سنتين بقيمة ٢٠٠ دينار. كذلك تمت الموافقة على قرار حرية تنقل العامل الأجنبي دون موافقة الكفيل.

قبلها تم تأسيس هيئة سوق العمل لتتولى إدارة إصلاحات سوق العمل، كما تم تأسيس صندوق العمل الذي تصب عنده رسوم العمل المتحصلة، ويتولى تحويلها إلى برامج لدعم العمالة الوطنية، ودعم الصناعات الصغيرة وكذلك برامج تدريبية متنوعة للعمالة الوطنية. وفي هذا الإطار، وبعد تجمع المبالغ الكافية لدى صندوق العمل، تم إطلاق مشروع توظيف الجامعيين بكلفة ٢٤ مليون دينار. وبهدف توظيف ٤٥٠٠ جامعي خلال سنتين.

وألية المشروع كما شرحها المسؤولون في وزارة العمل تحمل لنا اليوم اللغز الذي أشرنا في العدد السابق من الطليعة حين تساءلنا في مقال حول «وزارة العمل وشفافية أرقام العاطلين عن العمل عن سر وجود ٥٦١٦ عاطل عن العمل وبذات الوقت وجود ٨٦٦٣ وظيفة معروضة لدى الوزارة. وتساءلنا آنذاك: أين الخلل في هذه الأرقام؟

وزير العمل الدكتور مجيد العلوي تفضل بحل هذا اللغز في معرض شرحه لمشروع توظيف الجامعيين حين قال «رغم أننا استطعنا خفض البطالة إلى أدنى مستوياتها خلال السنوات السابقة فإن أغلب العاطلين اليوم هم من الخريجين الجامعيين، وهذه مسألة خطيرة جداً». وبعبارة أوضح لأن الوظائف المعروضة من قبل وزارة العمل لا تلائم معظم العاطلين عن العمل لأنهم خريجين جامعيين ولن يقبلوا بوظائف متدنية.

فما هو الحل؟

وفقاً لمشروع توظيف الجامعيين، ستقوم وزارة العمل بدعم توظيف

الانجازات البرلمانية في الميزان

مع بداية دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الثاني، لعله من المفيد أن نقف على ما تم انجازه من قبل السادة أعضاء البرلمان اللذين يمثلون السلطة التشريعية المنتخبة من قبل الشعب وأولوهم الثقة في تمثيلهم تحت قبة البرلمان لتحقيق طموحاتهم في حياة أفضل.

ولكي نكون منصفين في تقييم الأداء البرلماني، فأنا نترك تقييم الانجازات التشريعية إلى الأرقام التي هي بوصلة لقياس مستوى الأداء لما تم انجازه وما لم يتم.



بقلم: غازي زبر

نقول نعم تحقق شي لكنه نزر يسير مما كنا نتوقعه، والأدهى من ذلك ان أحدى الكتل النيابية وفي مؤتمر صحفي أعلنت إنها سوف تعيد طرح جميع تلك الملفات خلال الربع الأخير من الفصل التشريعي الثاني التي تمتد شهور قليلة، وكأنهم استفاقوا من سبات عميق. وكان الفترة القادمة تلك كفيلا بحل تلك المشكلات التي كانت مطروحة للبحث والنقاش مدة أربع سنوات.

والأدهى من ذلك إن أصبح البرلمانيون يجاهدون في سبيل تحقيق مصالحهم الخاصة مثل قانون التقاعد الخاص بهم ونسوا أو تناسوا بقية مطالب الشعب.

ومع انغماس الأعضاء في التصريحات والظهور على صفحات الجرائد والقنوات الفضائية كفرسان ولكن من ورق. وأصبح معظم الأعضاء يتسابقون على إظهار صورهم مع تصريحات ناربية هي ابعد عن الواقع. وحولت حياة البذخ البعض إلى وجهاء للقوم، فهم يتنافسون للجلوس على المقاعد الأمامية في المناسبات والظهور في النشرات الإخبارية. وقد استدار البعض ١٨٠ درجة عما كان عليه قبل الانتخابات وأثناءها وصارت البرامج الانتخابية هواء منثورا. وإذ نحن نقر إن اللعب تحت قبة البرلمان هو لعب سياسي، إلا ان الكثير من الأعضاء لم يجيدوا او يحسنوا هذه اللعبة وفق قواعدها التي منها فن تحقيق الممكن.

ولعله من المفيد هنا الإشارة إلى بعض الأدوات الرقابية التي أتاحت للسادة الأعضاء إلا أنهم لم يستطيعوا التعامل معها بشكل فني. ومن تلك الأدوات تقرير ديوان الرقابة المالية وميزانية الدولة. فتقرير ديوان الرقابة المالية يحتوى على كم هائل من المخالفات المالية والمادية والجوهرية التي وقعت في كثير من الدوائر الحكومية إلا أننا لم نشاهد من البرلمان قرارات بنيت على تلك المعلومات الواردة في التقرير ولم تفعل تلك المخالفات التي تنم عن فساد أدارى ومالي، وأننا نشك ان البعض من السادة أعضاء البرلمان قادر على قراءة تلك الملاحظات بعين خبير.

اما عن ميزانية الدولة التي تحوى أرقام متشابكة تحتاج إلى خبراء لفك رموزها، أيضا لم نرى او نسمع ان البرلمان تساءل عن أسباب تراجع الأداء المالي للدولة عند مقارنته بالموازنات التقديرية التي هي تعكس برامج عمل مدد تزيد عن العام.

وفي الختام، نأمل من المجلس القادم تجاوز هذا التراجع في الأداء وان يصل إلى المجلس أعضاء كفوءين يستطيعون تحريك وحل الملفات العالقة. وان يتم ترجمة البرامج الانتخابية إلى خطط عمل وإلى أفعال. كل ذلك ممكن تحقيقه عندما يقدم الناخبون على اختيار ممثلهم للبرلمان القادم وفق معايير وطنية وليست طائفية.

فحين نتفحص في الاحصائيات الخاصة بالتشريعات نرى مقدار ضئيل قد تم إقراره مقارنة بالكلم الهائل من التشريعات والقوانين التي أحيلت إلى البرلمان خلال الفصل التشريعي الأول والثاني خلال ثماني سنوات هي الفترة الزمنية للفصلين.

وسوف نستعرض بعض الإحصائيات عن القوانين المحالة من الحكومة والمتبقية منها في المجلسين والتي وافق عليها المجلسان خلال دور الانعقاد الثالث.

فقد بلغ مجموع مشروعات القوانين المحالة من الحكومة ٧٨ في حين إن السلطة التشريعية أنهت فقط ٢٢ مشروع قانون أي ما يعادل ٥٣٪ فقط وبقي ٣٦ مشروع قانون لم يتم الانتهاء منها.

اما حالة القوانين التي صيغت بناء على اقتراحات بقوانين المقدمة من السلطة التشريعية والتي وافقت عليها خلال دور الانعقاد العادي الثالث فقد بلغت ١٢٣ بينما ما تم الانتهاء منها خلال دور الانعقاد الثالث ١٧ فقط حيث بقي ١٠٦ اقتراح بقانون لدى السلطة التشريعية، أي ما تم الانتهاء منه يمثل ١٦٪ فقط وهي نسبة متدنية جدا.

أما فيما يتعلق بلجان التحقيق البرلمانية التي شكلها مجلس النواب خلال دور الانعقاد الثالث فقد بلغت لجنة واحدة فقط هي تتعلق بتنفيذ مشروع المدينة الشمالية. وتاريخ قرار تشكيل تلك اللجنة هو ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٨ ولم يتم رفع توصيات إلى الحكومة لغاية تاريخه.

وهنا يطرح السؤال عن سبب هذا التراجع والتأخير والذي برأينا انه يعود إلى طرفي المعادلة البرلمانية المتمثلة في الأعضاء والجهاز التنفيذي المتمثل في سلطة الحكم.

وما يهمننا هنا هو إلقاء الضوء على أداء الأعضاء كونهم هم المسئولون عن التشريع. فمن خلال متابعتنا لجلسات البرلمان رأينا كيف كان تناول تلك التشريعات التي غالبا ما يفترق إلى الدراية والخبرة والفهم، ناهيك عن التجاذبات بين الكتل بدوافع المصالح الحزبية والطائفية، تلك التجاذبات التي أخذت وقت ليس بالقصير على حساب المصلحة العامة للشعب المتمثلة في الانجازات التي يتوقعها الناخبون من السادة أعضاء البرلمان.

وفي المحصلة النهائية إننا لم نرى شيئا ملموسا ذا قيمة قد تحقق بفضل جهود أعضاء البرلمان. فلا المستوى المعيشي للناس قد تحسن ولا المستوى السياسي فيما يتعلق بالحريات السياسية على سبيل المثال قد تغير. وبقيت الملفات الرئيسية مفتوحة دون حل مثل ملف التجنيس والبطالة والإسكان.

أصبح معظم الأعضاء يتسابقون على إظهار صورهم مع تصريحات ناربية هي ابعد عن الواقع. وحولت حياة البذخ البعض إلى وجهاء للقوم، فهم يتنافسون للجلوس على المقاعد الأمامية في المناسبات والظهور في النشرات الإخبارية



إحدى جلسات البرلمان

دخل الفرد في البحرين قضية مستعصية

ويعزى الفرق بين متوسط رواتب الذكور والإناث (غير البحرينيين) إلى أن العدد الأكبر من الذكور هم من لعمالة الأجنبية في القطاع الخاص الذين يعملون في قطاع الإنشاءات.

وبلغ متوسط رواتب البحرينيين في القطاع الخاص ٥٧٧ ديناراً في يونيو ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٥٨٧ ديناراً في مارس.

وبالنسبة إلى رواتب غير البحرينيين في القطاع الخاص فقد تراجعت بنحو ٢٪ أي من ٢٠١ دينار إلى ١٩٧ ديناراً وتراجع متوسط رواتب الذكور (غير البحرينيين) ٢٪ إلى ١٩١ ديناراً فيما انخفض متوسط رواتب الإناث (غير البحرينيات) ٢٦٪ إلى ٣١٤ ديناراً.

وبالانتقال إلى القطاع العام، نجد أن متوسط الرواتب في الربع الثاني ٢٠٠٩ زاد إلى ٨٠٥ دنائير بالمقارنة مع ٨٠٢ في الربع الأول من العام. و

فيما استقر متوسط رواتب الذكور عند ٨٤١ ديناراً انخفضت رواتب الإناث - يشكولون ٤٥،٢٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع - إلى ٧٦١ ديناراً بالمقارنة مع ٧٥٥ ديناراً في الربع الأول. كما تبين الأرقام أن متوسط رواتب البحرينيين بلغ ٧٩٦ ديناراً، حيث انخفض متوسط رواتب الذكور من ٨٢٤ دينار إلى ٨١٧ دينار، فيما تحسن متوسط رواتب الإناث من ٧٦٥ دينار إلى ٧٧٢ دينار.

أما غير البحرينيين العاملين في القطاع العام فارتفع متوسط رواتبهم إلى ٨٦٦ ديناراً في يونيو ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٨٣٨ ديناراً في الربع الأول.

نحن إذن نتكلم عن نحو ٨٠ ألف عامل بحريني في القطاع الخاص يبلغ متوسط رواتبهم ٥٧٧ ديناراً ونحو ٣٥ ألف عامل بحريني في القطاع العام يبلغ متوسط رواتبهم ٧٩٦ ديناراً. ولكن لنلاحظ الآن أننا وخاصة بالنسبة للقطاع الخاص نتحدث عن متوسطات فقط، أي على سبيل المثال عن إذا كان عشرون ألف يبلغ متوسط رواتبهم ١٥٠٠ دينار و٦٠ ألف يبلغ متوسط رواتبهم ٢٥٠ دينار فأنت النتيجة هي أن نحصل متوسط رواتب ل ٨٠٠٠٠ هي ٥٦٢ ديناراً.

ومع التقدير أن الهدف يتركز على الإنسان البحريني، إلا أن صياغة الهدف جاءت متواضعة جداً وعمومية جداً. فهل يعني أنه إذا كان دخل الأسرة في الوقت الحاضر ٥٠٠ دينار، فأنا نريد رفعه إلى ١٠٠٠ دينار بعد ٢١ سنة، لأن أي زيادة متواضعة تراكمية على الدخل سوف تحقق هذا الهدف؟

ثم ماذا يعني دخل الأسرة الحقيقي وأي الأسر مقصودة هل هي الأسرة المرتفعة الدخل أو المتوسطة الدخل أم ماذا. وبالمقارنة، تضع الرؤية الاقتصادية للقطر رؤية أكثر تقدماً من البحرين حيث نص هدفها الرئيسي «تهدف الرؤية الوطنية إلى تحويل قطر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل».

متوسط رواتب البحرينيين

أظهرت بيانات مصرف البحرين المركزي المستقاة من ديوان الخدمة المدنية وهيئة التأمينات الاجتماعية أن متوسط الرواتب في القطاع الخاص تراجع في الربع الثاني من العام الجاري بنحو ١،١٪ ليصل إلى ٢٦٦ ديناراً مقارنة مع ٢٦٩ ديناراً في الربع الأول منذ أن العام، إلا أنه يسجل في ذات الوقت ارتفاعاً بنحو ٧٪ مقارنة بما كان عليه في ذات الفترة من ٢٠٠٨ والبالغة ٢٤٨ ديناراً.

يشار إلى أن ٩١،٨٪ من القوى العاملة في المملكة تعمل في القطاع الخاص بواقع ٤٤٥٣٣٠ وظيفة، فيما لا تتجاوز حصة القطاع العام ٨،٢٪ فقط وبواقع ٤٠ ألف وظيفة. وبالتالي، يبلغ مجموع القوى العاملة ٤٨٥،٣٣٣ في يونيو ٢٠٠٩.

وتشير الأرقام إلى أن متوسط راتب الذكور في القطاع الخاص بلغ ٩١ ديناراً بانخفاض مقداره ديناراً واحداً فقط، في الوقت الذي سجلت فيه رواتب الإناث ارتفاعاً بلغ ٨١،٠٪ لتبلغ ٣٧٢ ديناراً.

تخضع قضية دخل فرد في البحرين لجدل منهجي وعملي على حد سواء. ففي ظل غياب المعلومات والإحصائيات المفصلة والدقيقة من جانب، والوضع المعيشي المترجع الذي يعيشه غالبية الشعب، نحن بحاجة إلى معالجات شاملة على كلا المستويين، تفضي بدورها إلى خطة وطنية للنهوض بمستويات الدخل الحقيقية، والمستويات المعيشية للمواطنين، بدلاً من الدخول في دهاليز حلول بنك الفقراء أو الأسرة (كما أطلق على تسميته في البحرين) التريعية والتي لن تؤدي في النهاية سواء إبقاء الفقراء على حالهم مع تحسينات طفيفة.

وقفه منهجية

دخل الفرد في أي بلد كرقم مطلق لا يعني الشيء الكثير. والمقارنة المطلقة بين مستويات الدخل في مختلف البلدان، حتى المتقاربة منها، سوف تكون مظلمة بالضرورة. فالدخل الحقيقي للفرد لا يرتبط بحجم المرتب الذي يتقاضاه، بل بعوامل كثيرة تؤخذ في الحسبان مثل معدلات التضخم الذي تعكس بدورها مستويات كل المعيشة، أشكال الدعم المباشر وغير المباشر، الضرائب والرسوم غير المباشرة، توفر الخدمات الإسكانية والصحية والتعليمية الحيدة بأسعار ملائمة، توفر السلع المعيشية بأسعار ملائمة... إلخ. أن الهدف لأي خطة وطنية يجب أن لا ينصب على تحسين دخل الفرد كرقم أسمى مطلق، بل الدخل الحقيقي الذي يأخذ بالاعتبار كافة تلك العوامل.

رؤية البحرين 2030 لدخل الفرد

ولنبداً الحديث من حيث ذكرنا، وهو المنهجية ثم الحاجة لخطة وطنية شاملة لتحسين مستويات دخل فرد في البحرين. حاولت الرؤية الاقتصادية للبحرين أن تضع لها هدف قابل للقياس وهو زيادة دخل الأسرة الحقيقي إلى أكثر من الضعف مع حلول عام ٢٠٣٠.

الحكومة تقرر بقاء فترة انتظار المواطنين للخدمات الإسكانية 10 سنوات!

٢٠١٤ إلى ٨٤ ألف طلب، وأنه إذا ما أردنا حل المشكلة الإسكانية حلاً جذرياً خلال هذه الفترة فإن الوزارة مطالبة بانجاز بناء ١٤٠٠٠ وحدة سكنية كل عام بما فيها العام الحالي ٢٠٠٩، فهل هذا ممكن، والوزارة تقول أن هذا الرقم سوف يتوفر خلال ٣ سنوات وليس سنة واحدة..

لذلك، نؤكد ما سبق أن ذكرناه بأنه إذا ظلت المشكلة تعالج بنفس الوتيرة البطيئة والغير جادة كما يبدو، وبقيت الدولة غير واضحة وغير حاسمة تجاه مسألتي توفر التمويل والأراضي، وعجزت الحكومة ومجلس التنمية الاقتصادية عن وضع خطة إستراتيجية تلم بكل هذه المعطيات وتطوراتها الحالية والمستقبلية، ومن ثم توفير احتياجاتها، إذا لم يحدث كل ذلك فإن مشكلة الإسكان ستسير نحو التفاقم، ولن تجدي في حلها الإستراتيجية الجديدة ولا غيرها من الخطط التي أعلنت عنها وزارة الإسكان بموجب رؤية ٢٠٣٠.

طلبت الخدمات الإسكانية يزيد في الوقت الحاضر على ٤٠ ألف طلب، وبالتحديد ٤٢ ألف طلب، وأنه حتى عام ٢٠٠٧ كان العدد يتزايد كل سنة بمعدل ٣٠٠٠ طلب، لكنه قفز في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٠٠٠ طلب. وبالتالي فإن الخطة الإستراتيجية لحل المشكلة الإسكانية يجب أن تنطلق من هنا، أي من عدد الطلبات الحالية، ومعدل الزيادة السنوية، ومدى قدرة الوزارة ومن خلال المسارين المذكورين على توفير أقصى عدد من الوحدات السكنية في العام، وحتى عام ٢٠١٤ فترة الإستراتيجية الاقتصادية، وليس حتى نهاية الرؤية ٢٠٣٠.

فإذا اعتمدنا الزيادة في عدد الطلبات والتي حدثت في عام ٢٠٠٨ فهذا يعني أن مجموع الطلبات التي ستزيد على مدى السنوات الست (٢٠١٤ - ٢٠٠٩) سيصل إلى ٤٢ ألف طلب، وبإضافة هذه الطلبات إلى مجموع الطلبات الحالية يقفز العدد الإجمالي للطلبات في عام

نهاية العام الحالي والباقي خلال العام ٢٠١٠ وذلك بأساليب البناء الذكي الذي يقوم على السرعة في التنفيذ والصدقة مع البيئة ويراعي الكلفة. أما الاتجاه الثاني المكمل فهو عقد شراكة مع القطاع الخاص على أن تكون باكورة هذه الشراكة في مشروع المدينة الشمالية لبناء الوحدات السكنية التي تم الأمر بها وذلك في إطار برنامج الدولة في الإسكان الاجتماعي. واللافت للنظر، أن تقول الحكومة أن هذه الخطة جاءت للتخفيف من حدة المشكلة الإسكانية، وفي إطار الرؤية الاقتصادية للمملكة حتى عام ٢٠٣٠. فهل بداية تنفيذ هذه الرؤية هي هذه الخطة المتواضعة جداً. ونحن نعجب أيضاً من تغير أرقام الخطط الإسكانية بصورة سريعة، حيث لم تضي أسابيع على إعلان وزير الإسكان أن خطة الوزارة هي بناء ١٤ ألف وحدة سكنية سنوياً، بينما يعلن الآن عن توفير ٤٠٠٠ وحدة سكنية خلال العام ٢٠٠٩. ولق سبق لنا أن نوهنا في تقارير سابقة أن عدد

قرر مجلس الوزراء تبني خطة إسكانية طموحة لتقليص فترات الانتظار بحيث يتم بحلول العام ٢٠١١ تلبية كافة الطلبات الإسكانية على قوائم الانتظار حتى العام ٢٠٠٢.

هذا ما أعلن في الصحف المحلية حول الخطة الإسكانية «الطموحة» للحكومة. وهي تعني بكل بساطة أن من سوف يحصلون على طلباتهم الإسكانية عام ٢٠١١ قد انتظروا عشر سنوات لحين الحصول على هذه الطلبات.

ووفقاً لما أعلن أيضاً، تقوم الخطة على مرتكزين، الأول وهو الدعم الحكومي، والثاني الشراكة مع القطاع الخاص، في حين يتم تنفيذ هذه الخطة وفق اتجاهين متوازيين يكملان بعضهما البعض لتحقيق الغاية التي تهدف إليها الحكومة للتقليل من فترات الانتظار.

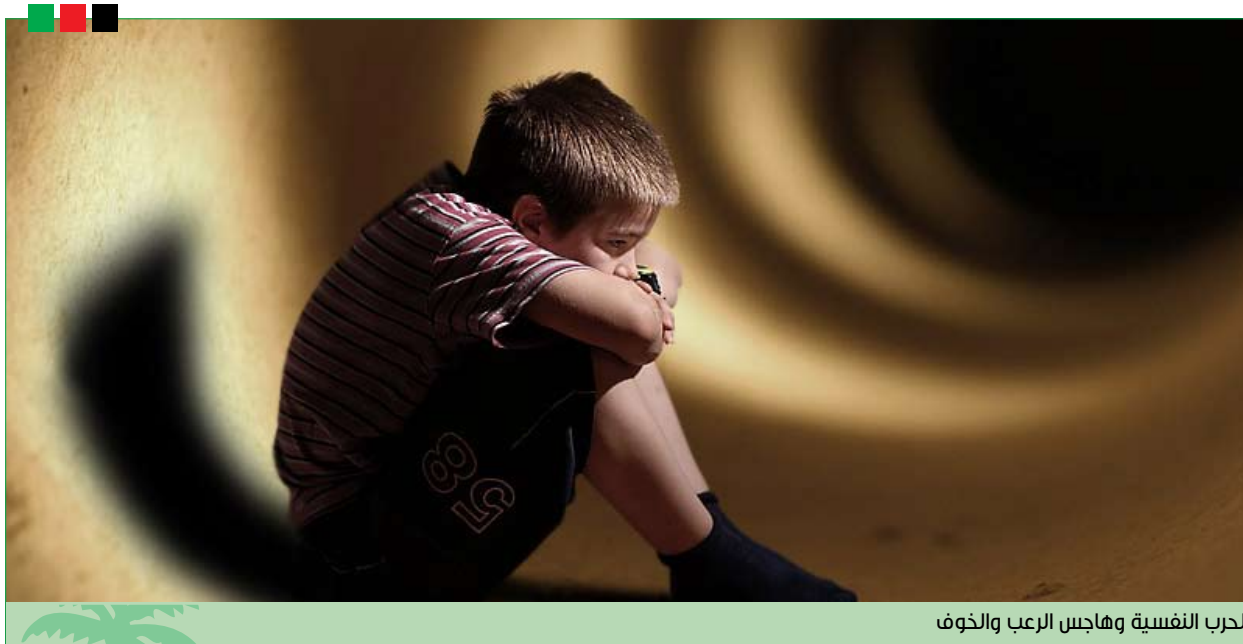
ويشمل الاتجاه الأول قيام وزارة الإسكان بتنفيذ مشاريع إسكانية وبناء حوالي ١٤ ألف وحدة سكنية منها ٤٠٠٠ وحدة يتم توزيعها قبل

الحرب النفسية و آثارها المدمرة على المجتمع

يقصد بالحرب النفسية أنشطة سيكولوجية مخططة تُمارَس في السلم والحرب، وتوجّه ضد الجماهير المعادية والصديقة والمحايدة من أجل التأثير على مواقف وسلوكيات هؤلاء؛ لكي تؤثر إيجابيا نحو إنجاز هدف سياسي أو عسكري معين. وهي من أهم الأسلحة التي تمتلكها القوى المهيمنة داخل المجتمعات، باستخدام أدواتها الثقافية والإعلامية التي تمكنها من صناعة المصطلحات وصياغة التعريفات وهي ليست مجرد كلام كما قد يظن البعض، بل نقاط مرجعية تسهم بتحديد قوانين اللعبة السياسية، وقوالب يُصَبُّ داخلها الرأي العام، وهي على المدى البعيد، إذا تركت تعمل دون خطاب بديل، ذات تأثير تراكمي يخترق الوعي الجمعي العربي ويفجره من الداخل، وينشئ قطاعات شعبية وثقافية عربية تفقد الهوية والانتماء وتتحول إلى موالاة الصهيونية من خلال منظومة من القيم والمفاهيم التي تشكل ما يعرف باسم الوعي الزائف، الذي يتماشى مع الاحتلال والقهر الذي فرض على أمتنا وتبرره وتصبح عقبه في طريق التخلص منه.



بقلم: فتحية التناك



الحرب النفسية وهاجس الرعب والخوف

و صدمات نفسية تمثل خبرات أليمة تفوق الاحتمال و تتضمن تهديدا خطيرا للحياة نتيجة للضرر الذي يلحق بالفرد أو بأسرته أو تدمير منزله أو ممتلكاته. و يمثل ذلك صدمة كبيرة خارج نطاق الخبرة الإنسانية العادية، و تظهر الاضطرابات النفسية في صورة قلق وتوتر دائم و تظل ذكريات المواقف الأليمة ماثلة في ذاكرته تقتحم تفكيره في كل وقت و يتبع ذلك شعور بالإجهاد و الألم النفسي و الضيق و العزلة و اليأس و من ردود الأفعال التشتت الذهني و الانتباه الزائد و رد الفعل العصبي لكل شيء يُذكره بمشاهد الصدمة النفسية الأليمة و يفقد الناس الاستمتاع بالحياة لتحل مشاعر الاكتئاب الجماعي و قد لا تظهر هذه الأعراض مباشرة عقب التعرض للصدمة و يتأخر ظهورها لشهور أو سنوات و يكفي أن نعلم أن حالات الاضطرابات النفسية لازال يعاني منها جنود حرب فيتنام رغم مرور أكثر من ٤٠ عاما على تعرضهم لمواقف الرعب أثناء القتال.

بالرغم من أن هناك أوضاعا مشابهة قد تحدث في مناطق أخرى من العالم نتيجة للتعرض لكوارث طبيعية مثل الزلازل و الفيضانات و الحوادث الجماعية و الفردية فإن الأطباء النفسيين يلاحظون أن هذا النوع من الأزمات يكون تأثيرها على الإنسان أقل من الأزمات التي هي من صنع الإنسان مثل القهر و الظلم و القمع و الحصار و العقاب الجماعي و التعذيب تفوق في تأثيرها على الأفراد و الجماعات من التي تحدث من ظروف طبيعية لا دخل للإنسان فيها و لا سلطان له عليها. فإن أحدا لا يعلم ما يحمله المستقبل و لكن الثبات و الصبر و إرادة الحياة و التمسك بالحق و التضحية من أجل المبدأ، كل هذا لا بد أن يغير من الواقع الأليم الذي يعيشه الإنسان في العراق و فلسطين و الصومال و السودان و في مناطق أخرى التي يتعرض لها العرب و المسلمين بصفة خاصة لممارسات غير إنسانية لا بد أن يأتي فجرها جديدا على المنطقة بواقع جديد يتم تصحيح هذه الأوضاع.

النفسية خبيرة في كيفية توصيل تلك الرسائل، وهي غالبا ما تشمل استغلال بعض البديهييات في كيفية التأثير على عقليات الناس. فقد تقوم - مثلا - تكرار رسالة معينة مرارا وتكرارا حتى يبدأ الجمهور تصديقها من كثرة التكرار، أو قد تستغل بعض العقائد والخرافات الشعبية في توصيل معلومة ما، أو خلق جوٍّ ما يكون في صالح العملية العسكرية. كما أنها قد تذيب أخبارا كاذبة، أو غير مكتملة الجوانب، على أنها أخبار محايدة، وتمثل حقائق لا جدال فيها.

و الناس يصدقون ما يُعرض عليهم بشكل عفوي أكثر بكثير من طريقة فرض الرأي. كما أنهم قد يميلون إلى تغيير آرائهم إذا عُرض عليهم رأي ما من خلال عدة مصادر يساند بعضها بعضا.

ونظرا لحجم التأثير الكبير للحرب النفسية التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية فان وسائل إعلامنا العربية ومؤسساتنا مطالبة بالتصدي لهذه الحرب التي تشكل خطرا على الأمة ومستقبلها وعزتها وكرامتها ولها آثار بعيدة المدى وتدعم الإيمان بالحق، وانتصار الحق على الباطل إذ أن علماء النفس وخبراء الحرب النفسية يجمعون على أن الحرب النفسية تؤثر بفعالية أكثر على الجنود الخالين من الإيمان الحق ومن العقائد الثابتة وذوي الوعي السياسي الضيق وغير المثقفين وتقع مسؤولية مقاومة الحرب النفسية على كل فرد من أفراد المجتمع ووسائل الإعلام

و لا ننسى ما حدث في العراق و ما يحدث في فلسطين و ما تنقله وسائل الإعلام من مشاهد العنف و الدمار و القمع التعذيب و التهديد و الإذلال و صور الجرحى من الكبار و الصغار و جنازات الموتى و تدمير البيئة الذي يفرضه الاحتلال و حالة الإحباط و فقدان الأمل مع الوقت في الخروج من الأزمة. كل ذلك يؤدي إلى ظهور حالات الاضطراب النفسي الشديد الذي يعاني منه أعداد كبيرة من الناس نتيجة الضغوطات و الصدمات و هي حالات تنشأ من التعرض لأحداث

هذه المصطلحات والتعريفات هي بمثابة مفاتيح لنمط محدد من الوعي في وسائل الإعلام والثقافة السائدة تهدف إلى تبرير الأمر الواقع وخلق حالة من التكيف معه، من قبل المتضررين منه أساساً، لذلك يجب أن نستخدمها بدقة. وعندما نستعمل كلمات معينة دون تدقيق، فإننا قد ننتهي إلى تكريس مفاهيم معينة تهدف إلى تكبيل عقولنا.

الصهيانية يجيدون لعب هذه اللعبة. و نأخذ بعض الأمثلة التي تمثل مصطلحات تنشرها و سائل الإعلام الصهيوني المعادي للأمة العربية والإسلامية:

- نجحوا بجعل مصطلح «إرهابي» مرافقا لصورة الفلسطيني والعربي والمسلم في الإعلام الغربي.
- استخدام تعبير «مستوطنات ومستوطنين» عوضاً عن «مستعمرات ومستعمرين» لأن الاستيطان يوحى بسكن أراض خالية من السكان، بينما الاستعمار يقوم على فكرة الاحتلال بالقوة وطرده السكان الأصليين، كلمة «مستعمرة» تظل أفضل بالتأكيد من مصطلح «مستوطنة»، لأن كلمة استعمار اكتسبت معناها الحقيقي بفضل نضالات شعوب العالم الثالث.
- استخدام مصطلح «عرب إسرائيل» عوضاً عن التعبير «فلسطينيو ال ٤٨» أو «عرب فلسطين في مناطق ال ٤٨»
- استخدام مصطلح «الجيش الإسرائيلي أو القوات الإسرائيلية» عوضاً عن استخدام «قوات الاحتلال الصهيونية أو رئيس حكومة الاحتلال»
- استخدام «أعمال العنف» عوضاً عن «المقاومة ضد الاحتلال» لأن أعمال العنف لا مشروعية لها و هي الراتجة في وسائل الإعلام العربية.

الأهداف العامة من الحرب النفسية أثناء عملية عسكرية معينة:

- إضعاف المعنويات والفعالية العسكرية لقوات العدو.
- خلق جوٍّ عام من النزاع الداخلي وسط صفوف العدو، وتشجيع إحداث نوع من الانقلاب العسكري بينهم. وهذا ما نراه في خلق الطائفية في العراق و امتدادها إلى دول الخليج و النزاعات بين حركتي حماس و فتح.
- رفع المعنويات وسط صفوف قوات التحالف و صفوف المجموعات المحلية العسكرية الصديقة.
- إقناع السكان المحليين بدعم العملية العسكرية ضد حكومتهم.
- تقوم الوحدات الخاصة بالعمليات النفسية بتحقيق تلك الأهداف من خلال رسائل تصل إلى الجمهور المستهدف باستخدام وسائل عديدة، منها رسم صورة إيجابية في ذهن الجمهور المستهدف لقوات التحالف، و رسم صورة سلبية للحكومة المعادية في أذهان الشعب المستهدف.
- وبفضل تطور العلوم السيكلوجية فقد أصبحت قوات العمليات

لجنة الطلبة والشباب

تنظم حفل عائلي للأعضاء

نظمت لجنة الطلبة والشباب بالتعاون مع لجنة التنظيم بالتجمع القومي حفل عائلي بهيچ في نادية العروبة حضره عدد كبير من الأعضاء مع عوائلهم وأطفالهم وضيوفهم، حيث استمتع الجميع بالبرامج الترفيهية وألعاب للأطفال التي أعدتها اللجنة، وتم توزيع الجوائز عليهم. كما تناول الجميع وجبة العشاء، حيث تأتي هذه الفعالية ضمن جهود الأمانة العامة لتعزيز الروابط الاجتماعية بين أعضاء التجمع وعوائلهم.

من البرنامج السياسي للتجمع

إن وجود الشباب الواعي والقوي والمتفاعل مع قضايا مجتمعه شرط أساسي لبناء مستقبل مشرق، ومن هنا تأتي أهمية التوجه إلى فئة الشباب وتبني همومها ومشاكلها، والتي تبدأ بهموم التعليم الثانوي والجامعي، وتمرر بالبطالة وهموم التغريب الثقافي والاجتماعي، حيث تتفشى بين بعض فئات الشباب الأمراض الاجتماعية مثل إدمان المخدرات وممارسة السرقات.

لذا فإن التجمع القومي الديمقراطي يدعو إلى:

- التعامل بجديّة ومسؤولية مع جميع الظواهر والأمراض الاجتماعية السائدة في أوساط الشباب، وإجتثاث الأسباب الحقيقية الكامنة وراء شيوعها في المجتمع.
- خلق أجهزة حكومية وأهلية تتمتع بكفاءة ومقدرة عاليتين تأخذ على عاتقها مسؤولية التعامل مع الشباب بصورة علمية وواقعية من أجل حمايته من التغريب والضياع.
- التوسع في المؤسسات الاجتماعية من أندية وجمعيات ومنتديات ثقافية ورياضية في سبيل استيعاب الشباب وتوظيف ما يتمتعون به من طاقات وقدرات لصالح المجتمع والوطن.
- توجه مؤسسات البحث العلمي في البلاد لدراسة الظواهر الشبابية بشكل علمي، ووضع الخطط والبرامج الملائمة للتعامل مع فئة الشباب.
- قيام إتحاد طلبة البحرين، كممثل نقابي شرعي لكافة الطلبة في الداخل والخارج.
- الاهتمام بالتعليم الجامعي والثانوي، ووضع الخطط لتطويره، وإعادة النظر في المقررات التعليمية الراهنة وتحديثها، وإعطاء اهتمام أكبر للبرامج والتفريعات التقنية القائمة لتلبية للتوجهات الحديثة للتنمية.
- الاهتمام بالمرافق الجامعية والمدرسية وتحديثها وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة، والاهتمام بالمرافق البحثية والعلمية في هذه المرافق بما يشجع الإبداع العلمي والمعرفي لدى الطلبة.
- الاهتمام بالكوادر الجامعية والمدرسية، وتوفير وسائل التدريب والتطوير الملائمة لمهاراتهم وتخصصاتهم.
- غرس قيم والثقافة الوطنية والقومية والإسلامية لدى الطلبة والشباب.



الشباب ودوره في بناء المجتمع

الشباب والوعي الاجتماعي

والثقافة هنا ليست الثقافة المجردة وإنما الثقافة الثورية التي وصفها المؤسس في عام ١٩٥٦م ((نوع من أنواع النضال، النضال مع النفس، النضال مع الفكر لكي يتعب في تحصيل المعرفة)) خاصة وان طريق البعث ليس طريقاً مفروشا بالرياحين واليسر وإنما هو طريق نضال ومشقة كي يتحقق مشروعه النهضوي لأنه يصطدم بتحديات ومعوقات هذا المشروع كالاستعمار والصهيونية والقوى الأجنبية الطامعة بالامة والتجزئة والاستغلال والاستلاب وبأمراض الطائفية والعشائرية والتخلف الشمولي.

وفي هذا المجال تحدث القائد المؤسس في مقالته تحت عنوان (الأيان) عام ١٩٤٣م ((أن طريقنا طويل وسوف يمر عليها أفراد وأجيال، لذلك يجب ان يعرف الساترون على هذا الطريق كلمة السر التي تبقى على صحة الطريق واستقامته وامانته وان ينقلها كل فرد لآخر، وكل جيل لآخر.. الروح العفوية التي تغذيها التجارب ويصقلها الفكر والبحث)).

اذن، صنع المستقبل لا بد ان يعتمد على الجيل العربي الجديد وفي طليعته سن الشباب، كذلك قال الرفيق الشهيد صدام حسين: ((نكسب الشباب لنضمن المستقبل)) ولهذا لا بد ان يكون بناء الشباب بناءً صحيحاً كي يؤديوا هذا الدور التاريخي حينما يكون تفكيرهم بالاساس منظماً وواعياً وجمعياً وثورياً، بعد ان يتخلصوا من امراض مجتمعتهم ويؤمنوا بانفسهم بوصفهم الجيل العربي الجديد المؤمن بامته الخالدة وبقدرتها على ان تغلب انحطاطها، ولذلك قال القائد الشهيد ان الشباب هم خيرة الامة في صنع مشروعه النهضوي حينما يتم بناؤهم الجسدي والمعنوي بناءً صحيحاً وسليماً والمقترن بتسلحهم بالثقافة الثورية.

اذن السلوك الشبابي الجمعي الصحيح كي يجسد الجيل العربي الجديد فلا بد ان يستند الى الرابطة القومية بوصفها الرابطة الوحيدة في دولة البعث، وهذا ما جاء في المادة (١٥) من دستور الحزب التي نصت على ان ((الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة واحدة، وتكافح سائر العصبية المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والاقليمية)).

وعلى وفق هذا فان الشباب الذي يؤمن بفكرة البعث عليه اولاً ان يرفض نهائياً كل الافكار المناقضة والمخالفة للفكرة القومية، اي انه عرف واقتنع بان العربي الثوري لا يمكن ان يكون شيوعياً امياً ولا يمكن ان يكون قبطياً خالصاً ولا يمكن ان يكون طائفياً، ولا يمكن ان يكون قومياً متعصباً.

ان طبيعة التحديات التي تواجه الامة العربية ومشروعها القومي الحضاري النهضوي تتطلب كما قال الرفيق الشهيد صدام حسين ان لا يحسب الشباب على وفق السن وانما على وفق الوعي والارادة والدور التاريخي، لان المجتمع السليم هو القادر على ان يمد في عمر الشباب كي يكون ممثلاً حقيقياً للجيل العربي الثوري الجديد، الذي هو جيل الثورة العربية القادر والمؤهل لتحقيق فكرة البعث وتحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد.

في ثلاثينات القرن الماضي بدأ مشروع حركة البعث العربي بأثنين من الشباب هما ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، ثم اخذ عدد الشباب يتزايد في منتصف اربعينات ذلك القرن، حتى انعقاد مؤتمره التأسيسي في السابع من نيسان ١٩٤٧م، حيث كان جيل الشباب هو السائد في هذا المؤتمر.

ويعود انتماء الشباب لحركة البعث بخاصة الطلاب ليس الى قوة الفكرة العربية الجديدة - فكرة البعث - التي جاءت بحلول ناجحة لمشاكل الامة ومنها الشباب وتحديات مستقبلهم، فحسب، وانما لان الشباب هم جيل الامة الحيوي الذي يحمل الروح الثورية والحماسة والاندفاع، والذي يتفاعل مع حاجات وتطلعات امته، وقد تحدث مؤسس البعث ميشيل عفلق عن هذه الروح في مقالته تحت عنوان (خبرة الشيوخ واندفاعات الشباب) عام ١٩٥٥م بقوله ((ان صفات الشباب ومميزات الشباب هي وحدها المتلائمة مع حاجات امتنا المتحفزة للبعث والنهوض، وبين الشباب وبين امتنا موعد وتلاق وتوافق وانسجام)) ولهذا اعطى الحزب منذ تأسيسه دوراً تاريخياً للشباب بخاصة الطلاب بوصفهم الطليعة المؤهلة لان تفهم ضرورات الثورة قبل غيرها من فئات الشعب، ورغم ان حزبا لم يكن حزباً خاصاً بالطلاب او العمال او اية طبقة او فئة معينة لانه اعتبر الثورة العربية ثورة الجماهير الواسعة، ثورة الجماهير الكادحة وليس ثورة طبقة او نخبة وانما هي ثورة مجموع الشعب باستثناء الفئات المريضة المستغلة والفاصلة والتي هي دوماً قلة.

ولذلك كان الوزن العددي لسن الشباب في التنظيم الحزبي هو الغالب، بوصف هذا التنظيم وسيلة اساسية وحيوية لتحقيق فكرة البعث.

وفي حديث للمؤسس مع فروع الاتحاد الوطني لطلبة العراق في العام ١٩٨٠م تحدث عن الشباب بوصفهم يتقدمون الصفوف في نقل الفكر الثوري والايان بالقضية منهم الى جماهير الشعب.

ومع ذلك فلا بد من ذكر حقيقة هامة وهي انه ليس كل الشباب هم جيل الثورة العربية، لان هناك حركات رجعية اعتمدت الشباب، ولذلك فان عد الشباب جيل الثورة العربية يكون صحيحاً حينما تقتزن مؤهلاتهم الطبيعية وحيويتهم واندفاعهم بالفكر الثوري الصحيح وبالبدائل السلمية.

وفي العام ١٩٤٤م في مقالة تحت عنوان (الجيل العربي الجديد) قال المؤسس ((لا يفهم من الجيل الجديد انه جيل الشباب، اذ ليس الشباب فكرة بل هو شرط مناسب لنموها وقد يكون من الشباب من هم اشد من الشيوخ عداوة ومناقضة للجيل الجديد، لذلك لن تتحقق الفكرة العربية الجديدة الا في نوع معين من الشباب)).

اذن، سن الشباب لوحده غير كاف ليجعل منهم ممثلين للجيل العربي الجديد مالم يقتزن ذلك بشرط اساسي لا غنى عنه لحركة البعث حدده القائد المؤسس بشرط الوعي والثقافة.

والوعي هنا عند الشباب هو وعي المكانة التاريخية والدور التاريخي لهم في الحركة الثورية، هذا الوعي الذي يجب ان يقتزن بالعمل النضالي الثوري المنظم كي يجعل من الشباب أقوى عطاءً واعمق اثراً في حياة الامة،

حقيقة هيكلية التغييرات في شركة أبا

رئيس الاتحاد الأستاذ سيد سلمان المحفوظ يقف إلى جانب المسرحين ويعتبرها بادرة خطيرة لأنها تهدد الطبقة العاملة البحرينية العاملة في أبا وأن هذا سوف يضر بالشركة وبالعمال البحريني الذي بنى هذا الصرح الكبير على عاتقه من بداية تأسيس الشركة إلى الآن حيث أمضوا في العمل ما يقارب الثلاثين عاماً أو أكثر ويعتبر أن الفساد الإداري المشار إليه كلام عام دون دليل والعمال البحريني هو الضحية لأنه يهدده في رزقه ومعيشته.

من جهته، قالت رئيس مجلس إدارة شركة أبا السيد محمود الكوهجي أن إعادة الهيكلة الجديدة في الشركة ستوفر ما مقداره ٢٥٠ مليون دولار سنوياً وبصورة تدريجية بدءاً من عام ٢٠١٢، وتوفير ١٠٠ مليون دولار مرة واحدة، وقد نالت الدراسة التي مضى عليها ٩ أشهر متابعة متأنية توافق بين جميع الاطراف وهي نقابة الشركة والادارة التنفيذية ومجلس الادارة.

وأوضح ان عملية إعادة الهيكلة في الشركة خفضت أعداد المديرين العامين والمديرين من ٤٤ إلى ٣٣ شخصاً وجاء ذلك بناء على مفاوضات جرت مع المسؤولين الذين خرجوا من الشركة وفق تعويضات مجزية ووفق النظام التقاعدي الاختياري للشركة. وتتطوي خطة الهيكلة على توظيف ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ عامل جديد إضافة إلى نقل العمال من الخطين ١ و ٢ إلى الخط السادس، وأنه لن يكون هناك أية إقالة لعمال بحريني.

لذلك، فأنا نرى ومن باب المسؤولية الوطنية في الحفاظ على مطالب العمال البحرنيين ترى ضرورة حشد الصفوف العمالية والابتعاد عن المطالب الضيقة. فمصلحة العمال تكمن في عدم الاختلاف والشقاق بين الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ونقابة شركة أبا لكي لا يفسح المجال للبعض من الاستفادة من هذه الاختلافات الثانوية في هذه القضية بين مؤيد للإجراءات وهيكلية أبا وبين معارض لهذه التوجهات ونتمنى من الطرفين الجلوس مع بعضهم البعض (أي الاتحاد العام ونقابة أبا) لتتوير الراي العام في البلد عن هذه التطورات التي حدثت في شركة أبا وإذا كانت هناك تجاوزات فساد إداري أو مالي فأن القضاء يجب أن يأخذ مجراه، لأنه في النهاية المصلحة الحقيقية في أن يعيش العمال في وطن يسوده العدل والمساواة والنزاهة وحقوق العمال المشروعة والعيش الكرم وان معرفة الحقيقة هي الهاجس الأهم في هذه التغييرات أو الهيكلة.



بقلم: جعفر كاظم

يتمتع عمال البحرين بمكانة كبيرة على الصعيدين المحلي والعربي والدولي وخاصة بين منظمات العمل العربية والدولية التي تقدر دور العمال البحرنيين في مسيرة العمل النقابي ونضال عمال البحرين لما قدمته من تضحيات وعامل ضغط على الحكومة البحرينية للإقرار بحق العمال في تشكيل نقابات لهم والعمل على حل الكثير من المشاكل المتعلقة بالعمال وكذلك الأخطار التي تواجههم في العمل أو من خلال تدفق الأيدي العاملة الأجنبية دون ضوابط على سوق العمل والتي بدورها تنافس العامل البحريني في العمل وفي الوظائف المختلفة.

وعلى الرغم من المكانة المرموقة والتاريخ العريق للعمال البحرنيين في النضال من أجل الحصول على العيش الكرم إلا أن بعض الاجتهادات العمالية في بعض القضايا الحساسة والتي تهم الرأي العام المحلي بشكل خاص كقضية الفساد الإداري والمالي والمحسوبية وتسريح العمال في بعض الشركات محل اختلاف وهذا لا يخدم العمال في البحرين ويؤدي إلى الشقاق والتفرقة والوقت الذي تحتاج الطبقة العاملة إلى رص الصفوف والتعاون لما فيه خير العمال.

والقضية الحالية في شركة البحرين للألنيوم (أبا) مثال على هذا الاختلاف فهناك أعداد من الموظفين تطالهم التسريحات بحجة الفساد الإداري والمالي أو التقاعد المبكر. وقد حظيت التسريحات وهيكلية الشركة بالرضا والقبول من قبل نقابة أبا وتسريحات رئيس النقابة علي البنعلي يدل على ذلك حيث وقف إلى جانب هيكلية الشركة وإخراج المفسدين من الشركة على حد قوله.

ولكن من المفروض إذا كانت هناك مشكلة فساد إداري ومالي فيجب أن يأخذ القضاء دوره في معالجة هذا الموضوع الخطير لأنه هناك اتهامات تطال بعض الأفراد لأن هناك قضية مال عام هو ملك للشعب البحريني يجب أن يسترجع إذا كانت هناك تجاوزات بهذا الخصوص. وفي المقابل فان الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين وعلى لسان

شبكة اتجار بالبشر تمد عُمان

بالنساء عن طريق البحرين

نقلت وكالة «رويترز» عن صحيفة «أوبزرفر» العمانية، تصريحاً للمفتش العام للشرطة والجمارك في سلطنة عمان الفريق مالك المعمري، قوله: «إن أحكاماً بالسجن لمدة سبع سنوات صدرت بحق ١١ شخصاً لتورطهم في محاولة اتجار بالبشر في الدولة الخليجية».

ونقلت الصحيفة عن المعمري قوله: «إن ١٣ شخصاً من عمان وسورية اشتبته بتورطهم في محاولة لاستغلال مجموعة من النساء اللاتي وصلن إلى عمان بتأشيرات ترانزيت من البحرين». وتقول جماعات معنية بحقوق الإنسان إن العديد من العاملين الأجانب في دول الخليج العربية يتعرضون لانتهاكات تشمل تأخير دفع رواتبهم وسوء أوضاعهم المعيشية كما يصادر أصحاب العمل جوازات السفر الخاصة بهم في حالات كثيرة. ويمثل الأجانب نحو ربع السكان في عمان البالغ عددهم ثلاثة ملايين شخص. وقالت الصحيفة إن السلطنة أطلقت موقعا على شبكة الانترنت للمساعدة على محاربة تهريب البشر وخطا ساخنا للإبلاغ عن أي انتهاكات.

64 ألف عامل

منزلي في البحرين

قدرت ورقة عمل صادرة عن منظمة العمل الدولية ارتفاع نسبة العمال الأجانب مقارنة بالسكان في البحرين العام ٢٠١٠ بـ (٣٩,١٪)، مشيرة إلى أنهم يمثلون ما نسبته (٥٨,٥٨٪) من إجمالي القوى العاملة. وأوضحت ورقة (هجرة اليد العاملة الدولية والعمالة في الوطن العربي) التي عرضت في جلسات المنتدى العربي للتشغيل الذي نظّمته منظمتا العمل الدولية والعربية أن العمال الآسيويين يستحوذون على النسبة الأعلى مقارنة ببقية الجنسيات، فقد بلغ عددهم (٢٤٥) ألف عامل، مقارنة بـ (٣٨) ألف عربي، و(١٢) ألف أوروبي وأميركي.

وتطرقت الورقة التي تناقش أوضاع العمالة الأجنبية في المنطقة العربية إلى أن النساء الأجانب يشكلون غالبية العاملين في المنازل في البحرين، حيث بلغ مجموع تلك العمالة في العام ٢٠٠٧ ما يقارب الـ (٦٤) ألف، منهم (٦٤,٧٪) من النساء.

وقالت الورقة إن العقود الأخيرة من القرن العشرين، وحتى الآن، شملت ارتفاع عدد العمال الأجانب باستمرار في دول مجلس التعاون، ففي الفترة من العام ١٩٧٥ و ١٩٨٥ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ارتفع عدد العمال الأجانب من (١,١) مليون، إلى (٥,٨) مليون، و(٧,٠٤) مليون و(١٢,٤) مليون على التوالي.

ولفتت إلى أن اليد العاملة الوطنية من البلدان العربية الأخرى، لم تستفد بشكل نسبي من النمو في عدد العمالة الأجنبية، حيث شكلت ما نسبته ١٥٪ فقط مجموع القوى العاملة الأجنبية في الخليج. وحول تأثيرات اليد العاملة الأجنبية على أسواق العمل في مجلس التعاون الخليجي، قالت الدراسة إن العمال الأجانب يتمركزون في التشغيل المنخفض الأجر والمهارات في القطاع الخاص، فيما يشغل العمال المحليون الوظائف مرتفعة الأجر في القطاع العام، وذات الأجر والإنتاجية العالية في القطاع الخاص، وهو أمر يفسر، حسب الورقة، تمايش معدلات البطالة المرتفعة للعمال المحليين وإحجام العمال الأجانب.

تقنين العمالة.. متى؟



بقلم: مكيه حسن

٢٨٥ تصريحاً ملغي مع نهاية الربع الثاني (النصف الأول) لهذا العام حيث تعكس هذه الأرقام حقيقة الارتفاع الهائل في حجم التصاريح والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع في عدد العمالة خاصة الاجنبية منها والتي تأتي لتلتحق بالعمل في قطاعي المقاولات والبناء والمؤسسات الصغيرة، والتي يبلغ عدد العاملين فيها أقل من ١٠ عمال.

ويظل السؤال: هل البلاد فعلاً بحاجة إلى هذا الكم الهائل من العمالة الاجنبية.. وألم يحن الوقت لتقنينها؟

مستمراً على الخدمات من جهة، ويزيد من منافسة العامل الاجنبي للعمال البحريني، وكأنا الدولة ترعي باستمرار مزيد من العمال خاصة القادمين من آسيا وشرقها.. ثالثاً: لم تكشف الارقام عن مدى مهارة هذه الزيادة في عدد العمالة الاجنبية، لكن من المتفق عليه أن جلها من العمالة غير الماهرة.

كما ان المتمتع في ارتفاع عدد تصاريح العمل الجديدة يلحظ أن عددها قد بلغ ٢٧ ألفاً و ٦٦٥ تصريحاً جديداً، و ٢٩ ألفاً و ٣٤٤ تصريح مجدداً بالإضافة إلى الغاء ١٥ ألفاً و

كشفت التقرير الأخير لهيئة تنظيم سوق العمل بأن عدد العمالة (الوطنية والاجنبية) قد ارتفع إلى ٥٩٩ ألفاً و ١٧ عاملاً موزعين بين ١٣٨ ألفاً و ٦٦٥ عاملاً بحرينياً و ٤٦٠ ألفاً و ٣٥٢ عاملاً اجنبياً مع نهاية الربع الثاني للعام الجاري.

وعكست هذه الأرقام عدة أمور، أولاً: أن ١٣٪ هي نسبة الارتفاع في عدد العمالة مقارنة مع قرينتها لنفس الفترة الزمنية في العام الماضي.. ثانياً: أن العمالة الاجنبية في تصاعد مستمر كل ٣ شهور مما يشكل ضغطاً

المتنفذون أزالوا أكثر من 170 ألف تل أثري

مع ما تتم معاینته من تدمير. وشددوا قائلين يبدو أن حماية هذه الآثار يحتاج إلى ثقافة وإيمان بأهميتها التاريخية والحضارية وكونها عنصراً من عناصر التنمية المستهدفة، وما نلمسه اليوم من ممارسات على أرض الواقع تؤكد خلاف ذلك فالأصوات تتعالى لهدم ما تبقى من تراث وآثار، والجرافات لم يمنعها مانع والمتنفذون لم يردعهم رادع.

وكشفوا عن أن ما بقي من أكبر مقبرة في العالم والتي تحتضنها البحرين لا يزيد عن ٥ في المئة من مساحتها، وقد بحث أصواتنا من ضرورة تحديد مساحة منها وإقامة متاحف مفتوحة تحكي تراث وحضارة المنطقة لكننا لم نجد إلا الوعود ومع إيماننا وقناعتنا بتحرك وزيرة الثقافة للحفاظ على ما تبقى، ونخشى أن تضعف أمام قوة المتنفذين الذين استطاعوا إزالة أكثر من ١٧٠ ألف تل أثري لتبقى ٥ آلاف تل تصارع التعديلات للحفاظ على آثار البحرين وحضارتها.



تلل عالي الأثرية

منقولة للدولة جاء ليؤكد ما هو حاصل قبل السؤال مؤكداً أن هدف الرغبة متحقق على أرض الواقع، فليس هناك من حاجة إلى عمل إضافي في هذا الشأن فلا داعي للحجز أو الحراسة أو الحماية والاستثمار

وأشاروا إلى أن الحكومة في ردها على مقترح مجلس النواب الذي قدمته لبعض الأراضي الأثرية في المملكة وتسجيلها وتطويرها واستثمارها ومنع التعدي عليها واستعادة ما يمكن من آثار ثابتة و

قالت مصادر بيثة إن المتنفذين الذين اعتدوا ويعتدون على تلال عالي الأثرية وآثار البحرين الأخرى ودمروها يستدعون المحاكمة هم والمتورطون معهم وليس فقط من تعدى على إحدى قنوات الري القديمة ربما عن غير معرفة في ظل عدم الاهتمام بقيمة وأهمية التراث.

وقالوا ليس مستغرباً أن تتعرض إحدى قنوات الري الإسلامية في مدينة حمد للانتهاك والتجريف في الوقت الذي لم تنقطع الجرافات عن تدمير ما تبقى من تلال ومواقع أثرية في مختلف أنحاء المملكة.

وأضافوا أن الشكاوي المتكررة لم نجد لها أذناً صاغية عند المسؤولين حتى بعض أفراد السلطة التشريعية الذين يتباكون على ما تعرضت له الآثار من تدمير لا يرون بأساً من إزالة باقي التلال والمقابر الأثرية بحجة أن الأحياء أولى من الأموات، وخاصة أن الجرافات لم تتوقف عن عالي فهي على حد قولهم تتناقص من أطرافها وتقام على أراضيها الفلل.

الشفاطات تلقي بالأوساخ ومواد البناء على ساحل الجفير

اشتكى عدد من بحارة منطقة الجفير من استمرار عمليات الدفان العشوائية التي بدأت تصل إلى ساحل الجفير لتغطية بالأوساخ ومواد البناء، مطالبين بوقف هذه العمليات في أسرع وقت ممكن.

وأوضح البحارة في أحاديث صحفية أن عمليات الدفان بدأت منذ ما يقارب شهرين، إلا أنه في الأونة الأخيرة بدأت الشفاطات والحفارات تدفن بشكل عشوائي مما أدى لتدمير المصائد السمكية من جهة وتدمير ساحل الجفير من جهة أخرى. ولفت البحارة إلى أنهم تفاجأوا بأن المياه على الساحل قد اختفت والأوساخ قد انتشرت على ما يقارب مسافة ١٥ متراً، مبيّنين بأن المكان كان مليئاً بالحطب والفلين وأكياس النايلون، مما شكل صعوبة إلى البحارة للنزول في البحر من جهة وللوصول إلى قواربهم مما دعاهم إلى إزالة الأوساخ للوصول إلى قواربهم.

وأشار البحارة إلى أنهم حاولوا التحدث مع من يقومون بعمليات الدفان، إلا أنه لا فائدة، مطالبين بوقف عمليات الدفان، موضحين أنه في حال استمرت عمليات الدفان، فإنه لا بد من وجود إشراف على الحفارات والشفاطات، إذ إن الدفن بشكل عشوائي أثر على المصائد وعلى الساحل بسبب الأوساخ التي تتكون من مخلفات البناء كالحطب وغيرها والتي أثرت على الساحل.

ونوه البحارة بأن استمرار عمليات الدفان سينقلهم إلى مكان أخرى، إذ أوضح أحدهم بأنهم منذ ما يقارب ٧ أعوام وهم يطالبون بتخصيص مرفأ لهم، خصوصاً بعد إغلاق منفذ البديع والسنايس على البحارة، إلا أنه لا جدوى، متوقعين أن تقطع أرزاقهم إذا استمرت عمليات الدفان.

وكان البحارة أكدوا سابقاً بأنهم حاولوا معرفة سبب عمليات الدفان المستمرة، التي تزداد يوماً بعد يوم، إلا أن تصريح عضو مجلس بلدي محافظة العاصمة ممثل الدائرة الخامسة فاضل عباس أكد لهم بأن مساحة دفان الجفير أصبحت بواقع ٣٠ ضعفاً عن المساحة الأصلية للقرية القديمة، موضحاً أن المساحة الكلية لمدينة الجفير أصبحت ٣٠ مليون قدم مربع بعد أن كانت ١٠ ملايين قدم مربع فقط.

الدفان وكثرة الرخص استنزفت المخزون السمكي

أحد من هذا التقليل وذلك بوضع ميزانية معينة سنوياً لمن يريد التنازل بالرخصة من الصيادين إلى إدارة الثروة السمكية مقابل مبلغ معين، إذ إنه بذلك تكون الإدارة قد تخلصت من هذا الكم الهائل من الرخص حتى تبقى الرخص بعدد ما متناسب مع المنطقة المحدودة على أن لا يتضرر أحد وأن يكون التنازل من قبل بعض الصيادين طوعياً من غير ضرر، مبيّنين أن إصدار رخص صيد لغير المتهنين لهذه المهنة لها دور كبير في تدمير هذا القطاع وخصوصاً أن منطقة الصيد لا تستوعب كل هذه الرخص.

ونوه البحارة إلى أن صيد الأسماك الصغيرة يؤثر على المخزون السمكي، إذ إنه لو تم ترك هذه الأسماك لكان الإنتاج بعد أشهر قليلة يفوق كل طن بعشرة أضعاف وبجودة أفضل وسعر أفضل، مطالبين إدارة الثروة السمكية بوضع الحد الأدنى لكل من الأسماك مع التطبيق العملي، على أن تلزم الصيادين باستعمال مقاسات لكل شبك الصيد التي تصطاد بها الأسماك وذلك على حسب الحجم المتفق عليه.

شكا عدد كبير من البحارة من استنزاف المخزون السمكي، الذي عانى من التدمير والدفان مما أدى إلى تدمير نسبة كبيرة من مصائد الأسماك في سواحل البحرين، إلى جانب أن كثرة رخص الصيد لعبت دوراً في استنزاف هذه المخزون.

وقال البحارة للصحافة المحلية أن هناك ثلاث جهات هي المسؤولة عن هذا الدمار الذي حل بهذا المخزون الهائل وهم الجهات القائمة على عملية الردم والدفان وإدارة الثروة السمكية والصيادون.

وطالب البحارة بضرورة إعادة الحياة إلى قطاع الصيد، منوهين إلى أنه على الجهات القائمة على الردم والدفان وضع جدول زمني محدد لانتهاء من الدفان والرمد كلياً، على أن تدفع هذه الجهات تعويضاً وذلك لما لحق بهذا القطاع من أضرار، مع تعويض المتضررين من عمليات الدفان.

وأشار البحارة إلى أنه على إدارة الثروة السمكية إيقاف إعطاء الرخص الجديدة نهائياً، مع تقليص الرخص الحالية بحيث لا يتضرر

... والرمد يرفع ملوحة الساحل الغربي

كشف تقرير صادر عن الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية أن أعمال الدفان البحري أدت إلى تغيير التيارات البحرية ما نتج عنه تغير الملوحة، وهو ما اتضح في الساحل الغربي للبحرين، إذ أصبحت الملوحة تتعدى ٦٠ جزءاً في الألف (النسبة الطبيعية لمياه الخليج العربي ٣٧ إلى ٣٨ جزءاً في الألف).

وأوصى التقرير الذي سلمته الهيئة إلى لجنة التحقيق البرلمانية في أعمال الدفان البحري، بأن يتم استحداث مبدأ الضرائب كتعويض للموارد البحرية المتضررة من أعمال الدفان، على أن توظف لإعادة إعمار البحر. وأشار التقرير إلى أن عمليات الردم والتجريف أثرت على أغلب سواحل البحرين ما انعكس سلباً على إنتاجية منطقة المد والجزر المعروفة بقيمتها الحيوية بما تضمه من حشائش بحرية وطحالب وبيوض الأسماك والروبيان والقشريات وصغار الأسماك والأصداف البحرية.

الديمقراطية في فكر البعث



بقلم: جمال سلمان

تداول كثير من الكتابات والمقالات مسألة الديمقراطية في الفكر القومي ومسألة ترسيخ الوعي الديمقراطي في المجتمع، وهنا لا بد أن نشير إلى ضرورة فهم موقف الفكر القومي والبعث من مسألة الديمقراطية في السياق التاريخي الذي برز فيه هذا الفكر وتطور، وما هي التدايمات التي أثرت فيه، حتى يستطيع الباحث أن يعطي حكماً موضوعياً على مسألة الديمقراطية في الفكر القومي وفكر البعث بشكل خاص، خاصة في ظل الهجمة الكبرى من قبل قوى وتيارات كثر، تحاول ربط العروبة بالاستبداد، انطلاقاً من تجارب وممارسات محددة، إلا أن هذه المحاولات تتجاهل أن سمة الاستبداد، كانت وما تزال، تطبع منطقتنا العربية والإسلامية بأسرها بغض النظر عن طبيعة الأنظمة ومدى قربها أو بعدها عن الفكر القومي العربي، والتاريخ يقدم لنا صوراً لأشكال الاستبداد في الفكر، وتعصب التيارات المختلفة لفكرها، والتي تصل لدى بعض تيارات الإسلام السياسي إلى تكفير المخالفين، كما نشهد وصف التيارات الماركسية لكل مخالفيها بشتى النعوت فهذا فكر ظلامي وذاك شوفيني، بل إن الاستعمار بما حملة للعالم من استبداد واستهانة بالإنسان هو وليد فكر آخر يدعي الليبرالية والتحضّر، ونحن لا نسوق ذلك لتبرير أية ممارسات أو غيرها وإنما لنؤكد أن صفة الاستبداد يمكن أن ينحو لها أي فكر إذا تطرف في تصوراتها وادعى أنه «الفرقة الناجية».

أن أي تقييم منصف للفكر القومي وتعامله مع مسألة الديمقراطية يمكن أن يلاحظ بوضوح صدور دعوات القائد المؤسس عام ١٩٨٩ أي قبل الموجة الجديدة من شعارات الديمقراطية الزائفة التي راح تروج لها الإدارة الأمريكية، وتبرر بها لاحقاً احتلال العراق، ويمكن أن تراجع العديد من القوى السياسية في العراق بشأن الحوارات الدائرة قبل الاحتلال لإقامة جبهة وطنية عرضة في العراق، ولن نبالغ إذ قلنا أن دعوات القائد المؤسس تلك، وبرامج التحالفات الوطنية الذي كانت القيادة السياسية في العراق على وشك إنجازها مع القوى السياسية كانت أحد أسباب التسريع بالاحتلال لا لاغتيال المشروع القومي في أبعاده التحررية والنهضوية والتنموية، بل في أبعاده الديمقراطية الحقيقية التي دعا لها القائد المؤسس وعمل العراق على تجسيدها وأن كان بخطوات بطيئة فرضتها طبيعة المرحلة آنذاك.

إن تطوير المفاهيم الديمقراطية للفكر القومي العربي ولفكر البعث خاصة، يكون بالعودة إلى خط البداية تلك البداية الناصعة العميقة الفكر والمضمون والمؤكدة على أهمية التعددية وتبني الديمقراطية كسلوك في داخل الحزب وفي الحياة السياسية العربية، ورفض مقايضة الديمقراطية والحرية بأية أهداف قومية أخرى كالوحدة والتحرر والعدالة الاجتماعية، وإزالة بعض الأفكار التي تسربت إلى فكر البعث من التيارات الماركسية مثل توجهات الحزب القائد والديمقراطية الشعبية بشكلها الذي طبق في المعسكر الاشتراكي وثبت فشله.

إن تأصيل العمل القومي فكراً ونضالاً يمر عبر العديد من القنوات الرئيسية، أحدها، ولربما، أهمها في هذه الفترة هي مسألة الديمقراطية، كونها تفتح أوسع الأفاق أمام هذا تطور وتأصيل هذا الفكر، ولأن الديمقراطية بما توفره من مشاركة شعبية واحترام لكرامة الإنسان هي الصيغة الأسلم للعلاقة بين الحكم والشعب، وهي ضمانة الوحدة الوطنية في كل قطر من أقطار وطننا العربي.

«إن عنوان المرحلة التاريخية التي تبدأ الآن هو: الديمقراطية والوحدة، واعتبار الديمقراطية عملية إنقاذ للأمة كما هي الوحدة. فالديمقراطية هي الحقيقة الأولى التي تطرح نفسها اليوم طرحاً حياً تتلازم فيه الأبعاد الفكرية والنضالية والسياسية والاجتماعية، فهي حاجة إنقاذ أمام ما أصاب هذه الأمة في العقود الأخيرة من تداع وترد وهبوط وانقسام وضياح، أوصلها إلى نوع من الشلل وضع الجماهير في حالة المتفرج على النكسات والهزائم، وشجع الأعداء على التناول والعدوان، إنها فترة قاسية من حياة الأمة، وكاشفة لما خلفه غياب الديمقراطية من آثار مدمرة في بنيان العمل القومي».

ثم يشير «إن الطروحات الفكرية حول الديمقراطية، على أهميتها، ومهما كانت قيمتها، تبقى مجردة إذا لم تلامس حقيقة ما تمثله الديمقراطية في المرحلة المقبلة من عودة للروح التي غابت عن الأمة، عندما غيبت الجماهير».

ويطلب القائد المؤسس مشاركة المثقفين والمفكرين في تعزيز هذه المرحلة حيث يقول «إن العودة إلى الديمقراطية بعد غياب طويل، عملية صعبة وتحتاج إلى جهود جميع المفكرين والقيادات الوطنية، وإلى حصيلة تجاربهم الناضجة من أجل رعاية هذه العودة، ومن أجل أن تحتاز خطواتها الصعبة ومرآحها الضرورية» وهكذا فالحزب، ممثلاً بمؤسسه وقائده الراحل، كان يرى في الديمقراطية عنوان مرحلة جديدة في العراق والوطن العربي بعد الحرب، يجب أن تتجسد في العودة للجماهير بعدما غيبت لفترة طويلة، والعودة إليها عبر إطلاق حرياتها المكبوتة وتمكينها من ممارسة كافة حقوقها السياسية والتشريعية، وكان يدرك أن تلك العودة سوف تكون صعبة وتحتاج إلى جهود المفكرين والسياسيين، ولكن وللأسف تعثرت تلك الدعوات النبيلة تحت سنابك دخول العراق للكوكيت، ثم اغتيلت بفعل الاحتلال الأمريكي في العراق، ليستعاض بها بديمقراطية الاحتلال والعلاء والشرق الوسط الكبير.

الوقت موجة اليسار، فقد تبنى المؤتمر القومي السادس ما سمي حينها بالمنطلقات النظرية، ومن ضمن تلك المنطلقات موضوع ما سمي بـ «الديمقراطية الشعبية» والذي نحى في ذلك الوقت نفس التحليل المعتمد من التيارات الماركسية، إضافة إلى تبني مقولة «الحزب القائد»، وبالتالي انتفاء الرأي الآخر، وقد لاقت تلك المنطلقات في حينها معارضة شديدة من تيار من قادة البعث على رأسهم المؤسسين الذين رأوا في ذلك تطرفاً يحرف البعث عن رؤيته الصحيحة لأهمية الديمقراطية وضرورة تطوير تطبيقاتها في العمل السياسي من خلال العمل البرلماني والتعددية واحترام الرأي الآخر..

المراجعة النقدية التي أجراها الحزب في مؤتمره القومي التاسع، كانت واضحة في «نبذ الصيغة الستالينية في العمل الثوري التي تقول بوجود حزب في السلطة، وأحزاب ملحقه، لأنها تنطوي على تشويه للمعنى القومي الديمقراطي للحزب، وتساعد على تشجيع المنطلقات القطرية ومنطق السلطة».

وبعد ما مر بالعراق من تكالب على التجربة بقيادة البعث، ومنذ تأميم النفط عام ١٩٧٢م، حيث شهد العراق بعد ذلك التاريخ مؤامرات ومواجهات شتى، بدءاً بمحاولات استنزاف العراق من خلال الحركة الكردية وقبول التمرد في ذلك الوقت من خلال شاه إيران وبتنفيذ من الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني، مروراً بالحرب العراقية الإيرانية، جاء خطاب القائد المؤسس والأمين العام للحزب عام ١٩٨٩ في ذكرى التأسيس وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية يحمل عنوان «الديمقراطية والوحدة عنوان المرحلة القادمة» حيث يقول «حزب البعث ليس فكراً حسب، انه روح وجو ومستوى.. وخيارات البعث الفكرية، وان تكن قد استدعتها ظروف المرحلة، فإنها وضعت بالمقاييس التاريخية لا الظرفية، وعلى ضوء قيم التراث الخالد، ومفاهيم الحضارة العالمية المعاصرة». كما يؤكد القائد المؤسس

حزب البعث العربي الاشتراكي في نشأته الأولى أكد في مؤتمره التأسيسي عام ١٩٤٧ على رؤيته للديمقراطية ضمن دستور الحزب الذي أقر في ذلك الوقت، حيث أكد الدستور في المادة (١٤) على أن: نظام الحكم في الدولة العربية هو نظام نيابي دستوري والسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة. كما أشار في المادة (١٦) : نظام الإدارة في الدولة العربية نظام لا مركزي، أما المادة (١٧) فقد نصت على أن يعمل الحزب على تعميم الروح الشعبية (حكم الشعب) وجعلها حقيقة حية في الحياة الفردية، ويسعى إلى وضع دستور للدولة يكفل للمواطنين العرب المساواة المطلقة أمام القانون والتعبير بجملة الحرية عن إرادتهم واختيار ممثلهم اختياراً صادقاً و بهيئ لهم بذلك حياة حرة ضمن نطاق القوانين.

إن المتتبع لتاريخ الحزب يلحظ أن مسألة تطبيق الديمقراطية كنظام للحكم قد اتخذ منحى متذبذباً فيه صعود وهبوط، فحين استلم الحكم في ١٩٦٣ في سوريا والعراق برزت اجتهادات متباينة من مسألة تطبيق الديمقراطية في ظل الظروف الموضوعية التي كانت سائدة آنذاك، حيث كان الاهتمام الرئيسي للفكر القومي العربي أكد على الهوية العربية والاستقلال من الاستعمار الذي كان يحتل الكثير من الأقطار العربية، وأكد أيضاً على تحرير فلسطين، وهذه المفاهيم شكلت منظمة من قيم وفكر القومية العربية.

فمواجهة الاستعمار والاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين كان الهدف الرئيسي، مما دفع إلى اختلاف في ترتيب الأولويات التي تساعد على بناء وتحسين وتطوير مفاهيم القومية العربية، فتركزت الرؤى والاجتهادات على كيفية بناء اقتصاد سليم فاستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، وكيفية بناء مؤسسات دولة قوية قادرة على مواجهة رؤى الاستعمار ومحاربة مصالحه في المنطقة.

وفي المؤتمر القومي السادس للحزب الذي عقد عام ١٩٦٣م، في ظل بروز تيار ركب في ذلك

قمة نيويورك الثلاثية: الطريق إلى الهاوية



تعريف (الأراضي المحتلة) أو (أراض محتلة) في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢.

فلاستيطان يجتاح الضفة الغربية ويلتهم مدينة القدس، والإدارة الأمريكية التي عارضت الاستيطان واعتبرته غير شرعي لم تنجح حتى في تجريد مؤقت للاستيطان، وعاد أوباما للحديث عن ضبط للاستيطان حيناً ومعارضة له حيناً آخر في تذبذب يراهن على تقديم المزيد من التنازلات الفلسطينية.

ففي الوقت الذي يتراجع فيه أوباما أمام تصلب تنياهو يطلب من العرب اتخاذ خطوات لدعم عملية السلام، في إشارة واضحة إلى مطالبة العرب بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، كما طالب الجانب الفلسطيني بوقف ما أسماها الاستفزات «إزاء» الكيان الصهيوني، وان كنا لا ندري ماهية ونوع هذه الاستفزات التي يتحدث عنها الرئيس الأمريكي الذي ينتقل من إخفاق إلى آخر.

الأوساط الشعبية الفلسطينية والعربية تفاعلت ولو بشكل محدود عندما رفضت السلطة الفلسطينية استئناف عملية المفاوضات قبل وقف الاستيطان إلا أن هذه الأوساط لم تجد تفسيراً مقبولاً أو مقنعاً للمشاركة الفلسطينية في القمة الثلاثية التي جمعت محمود عباس مع نتياهو وأوباما، والتي شكلت اختراقاً لما تبقى من الثوابت الفلسطينية على قلتها، وهي القمة التي عقدت بلا أفق وانتهت إلى طريق مسدود، ولم تستطيع السلطة الفلسطينية وفريقها التفاوضي أن تقدم تفسيراً مقنعاً لهذه المشاركة سوى القول أنها لا تريد أن تظهر بمظهر المعطل للعملية التفاوضية، فهل أصبحت المفاوضات بنظر السلطة بديلاً لحقوق الشعب الفلسطيني وثوابته؟

قد يحين الوقت لمراجعة سياسة لم تعد على القضية الفلسطينية وأبناء الشعب العربي الفلسطيني إلا بأفدح الخسائر والأضرار بعد أن أصبحت المفاوضات ليس إلا طريقاً نحو الهاوية خاصة وأن الجانب الفلسطيني لا يستطيع أن يقول لا أو هو لا يرغب في قولها وفي كلا الحالتين لا فرق!

التحرير للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج، والتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار هذه المنظمة بعد إعادة هيكلتها وتفعيل مؤسساته.

لذلك بقدر ما كنا نحذر من مخاطر المسار التفاوضي الجاري، كنا نرفض حالة الانقسام ونحذر من خطورة النهج الذي تعتمده حركة حماس في تعاطيها مع الشأن الداخلي الفلسطيني، وهو نهج استثنائي وفئوي يقدم الحسابات الإقليمية على ما عداها، وبطبيعته يريد إفراغ أي حوار من مضامينه الهادفة للوصول إلى نتائج إيجابية.

كنا ومازلنا نرى أن التحدي الصهيوني يتطلب وقفة فلسطينية واحدة وموحدة تقوم على هامش أساسي يعزز قدرات الصمود ويعزز المشروع الفلسطيني المقاوم باعتبار أن هذا المشروع المقاوم وحده الكفيل بإعادة تصويب المعادلة بعد ما أصابها من اختلالات، نقول بكل ألم وحسرة أنها خففت إلى حد غير معقول ومقبول سقف المطالبات الفلسطينية، وأصبحت الثوابت تتراجع بشكل سريع إلى مواقع سلبية نستطيع القول أنها أصبحت تتبدل بما يخدم متطلبات العملية التفاوضية، أي الحرص على استمرار المفاوضات، أكثر من السعي لتحقيق بعض الأهداف. وكما أن السلطة الفلسطينية تجد ذاتها ودورها من خلال المفاوضات ولو كانت عبثية، ولا هدف لها إلا إرضاء الدول المانحة التي باتت تتحكم بشريان الحياة الفلسطينية.

أمام هذا الواقع على المفاوضات الفلسطيني أن يرد على تساؤلات عديدة تدور في أذهان الجميع إن كان على المستوى الفلسطيني أم على المستوى العربي، ويتلخص في أن ما قدم من تنازلات فلسطينية لم يحقق أي تقدم. فعند أي حد سيتوقف مسلسل التنازلات، خاصة وأن ما يدور في الكواليس يتطلب توضيحاً فلسطينياً محدداً بعدما قيل أن السلطة وافقت على صيغة حدود طرحتها الإدارة الأمريكية وافقت كذلك من خلالها على التبادلية، أي تبادل الأراضي، وأيضاً على عودة لاجئين وليس اللاجئيين، مما يعيد إلى الذاكرة

الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه كل وطنه من النهر إلى البحر.

وعندما أعترف العرب بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب العربي الفلسطيني في قمة الرباط لأهداف لم تعد خافية على أحد، تحفظ العراق آنذاك على هذه القضية وأضاف إليها الرئيس صدام حسين (رحمه الله)، الذي كان يرأس العراق، عبارة «على طريق النضال والتحرير»، وأوضح لاحقاً أنه إذا اختلفنا مع الأخوة الفلسطينيين فلن يكون ذلك بصيغة الاقتتال أو الاحتراب. وعندما وقع الجانب الفلسطيني اتفاق أوسلو بكل ما حمله من مخاطر وأضرار، حذرنا من هذا المنزلق الخطير، وأكدنا من بين ملاحظات كثيرة وتحفظات أكثر أن فلسطين هي ملك لكل الشعب العربي الفلسطيني ولكل الأجيال الحالية والسابقة واللاحقة، كما هي ملك الشهداء، ولكل أبناء أمتنا العربية المجيدة الذين قدموا التضحيات الجسيمة والكبيرة فلا يجوز لأحد التفريط بها أو التنازل عنها. ولكننا أكدنا في الوقت نفسه على السعي لتصويب الموقف الفلسطيني من خلال الحوار وتسليط الضوء على المخاطر الكامنة والمستقبلية مع استمرار الدعم المتواصل لجهاد شعب فلسطين ومقاومته الباسلة، هذا الدعم الذي بلغ ذروته إبان انتفاضة الأقصى الشريف عام ٢٠٠٠ عندما استطاعت وقفة الرئيس الشهيد صدام حسين (رحمه الله) وتبنيه للفعل الانتفاضي والاستشهادي، وكذلك اقتسام رغيف الخبز وحبّة الدواء إلى توحيد الخندق الجهادي ليصبح خندقاً واحداً من بغداد إلى القدس. وظلت بغداد العمق السوقي لأبناء فلسطين إلى أن احتلت عام ٢٠٠٣ بفعل أمريكي صهيوني ومشاركة عربية من أنظمة العجز والتواطؤ. وبعد كل هذه السنوات كنا ننبه إلى مخاطر التنازلات المجانية والمفاوضات العبثية، وفي الوقت الذي كنا ومازلنا نحذر الأخوة في منظمة التحرير الفلسطينية من أن السياسة الحالية تسير باتجاه الطريق المسدود، وهي تؤدي إلى مزيد من التنازلات وضياع الحقوق، كنا نشدد على عدم جواز المس بوحداية تمثيل منظمة

منذ ان بدا التعاطي الفلسطيني مع مسألة التسوية في أعقاب حرب تشرين أول (أكتوبر) عام ٧٣، اعتمد المنطق التبسطي على مقولة مفادها، أنه لا بد من إقامة سلطة الشعب الوطنية على الأرض الفلسطينية التي قد ينسحب عنها الاحتلال، معتبراً أن التسوية قاب قوسين أو أدنى، كما أن قطارها السريع يتطلب سرعة غير عادية للحاق به، لكي لا نترك الضفة الغربية للأردن مرة أخرى، ولإعادة مصر مجدداً إلى الإدارة المصرية. ومنذ ذلك الحين رفض هذا المنطق الإصغاء إلى جملة حقائق أبرزها، أن التسوية ليست قريبة، ولا هي في المدى المنظور.

إذا سلمنا أنها ممكنة التحقيق، وعليه فقطارها ليس إلا وهماً في أذهان البعض، يدفعهم إلى بناء تطورات غير واقعية، وتنازلات في السعي إلى سراب لن يصل إليه أصحاب أحلام اليقظة بكل خيالاتها وأوهامها. كما أن التسوية ليست مجرد اتفاقات تعقد بل هي نهج تراجمي انحداري يدفع بالعرب، وفي مقدمتهم الجانب الفلسطيني، إلى التخلي عن الثوابت واختراق المحرمات، وخفض سقف الحقوق بما يخدم هدف السيطرة الأمريكية الصهيونية على الوطن العربي من المحيط إلى أقصى الخليج في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى ما هنالك من مسائل وقضايا وعناوين.

وإذا تجاوزنا ما أشرنا إليه، وانطلاقاً من مبررات أصحاب التسوية أنفسهم ومنظريها، فقد أكدنا أن الجانب الفلسطيني ليس بحاجة إلى تكييف أوضاعه وتقديم تنازلات، ولا الرضوخ للإملاءات عليه، عربية كانت أم أمريكية - صهيونية، لأن التسوية - كما زعم البعض - تهدف إلى حل القضية الفلسطينية، فلذلك فإن نجاحها في المحطات الأخرى لن يحل عقدة أصحابها إن لم تقدم حلاً للقضية الفلسطينية يستجيب لحقوق أبناء الشعب العربي الفلسطيني وطموحاتهم:

وبالتالي فإن الأمريكيين أو غيرهم هم الذين يجب أن يأتوا إلى الفلسطينيين لمفاوضتهم بدل أن يلهث الفلسطينيون خلفهم، وإذا قال الفلسطينيون لا، فلن يجزؤ أي من العرب أن يذهب إلى الضفة الأخرى، كما أن التنازلات الفلسطينية والغرق في أجواء المساومات سيكون غطاءً لتنازلات من هذا الطرف العربي أو ذلك، كما حدث فعلاً ولاحقاً. لذا وقفنا منذ البداية موقفاً مبدئياً ثابتاً وراسخاً، يرفض الضغوط ولا يخضع لتحديات الواقع، ورفضنا بشكل حازم وحاسم كل أشكال التسوية ومسمياتها سواء تلك التي دعا إليها «عرب أمريكا» أو نظر لها بعض الماركسيين الذين قدموا حسابات الأطراف الدولية على الحقوق التاريخية وثوابت العمل الوطني، واجتهدوا في الحديث عن «تسوية وطنية» لم تكن موجودة إلا في أذهانهم.

رفضنا كل أشكال التسوية لأنها، وكما تؤكد الوقائع يوماً، تتناقض والمصالح القومية العليا للأمة العربية، وكذلك مع الحقوق الوطنية والتاريخية

لا كرامة لأمة تحت حراب الاحتلال

قال الدكتور عبد المجيد الرفاعي نائب الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي و رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي أن للأزمة اللبنانية الراهنة أكثر من عنوان خارجي وداخلي وتنحصر العوامل الخارجية فيها بشكل أساسي في التهديدات الصهيونية العسكرية والأمنية للسيادة الوطنية اللبنانية وأطماعها في مياها وترابنا والتي لم تعد خافية على أحد، وكذلك التدخلات الخارجية، الإقليمية منها والدولية في شئوننا الداخلية، وتسابق كل منها لأن يكون لها موقع قدم على أرضنا ومصادرة قرارنا السياسي.



د. عبد المجيد الرفاعي

كمقدمة لتعميم ذلك على ما تبقى من أقطار عربية ومواقع متقدمة للنضال القومي والوطني التحرري في العالم. وأضاف إن أية مواجهة عربية فاعلة، ينبغي أن تنطلق من وعي الأمة العربية، شعبياً ورسماً إلى كل ما هو مرسوم لها، لمغادرة حالات الانقسام والشرذمة والتفتت، والإقلاع عن التنازلات المجانية التي قدمت لأعدائنا، خاصة، بعد أن أثبتت التسويات وعمليات السلام المزعوم، بطلانها وفشلها، لأنها صنعت أساساً لمصلحة الأعداء على حساب الأمة ومصالحها وتاريخها وحضارتها. إن استعادة الحقوق واستنهاض الأمة، لن يكونا إلا باعتماد خيار المقاومة والتحرير والجهاد ونيل خيار المساومات والتنازلات. وإن أفاق هذا الاستنهاض تشرق اليوم على أرض العراق الأشم كما في صمود شعب فلسطين. وإن الجبهة الشعبية العربية العريضة هي المطلوب تشكيلها اليوم لاحتضان الفعل العربي المقاوم، سواء في العراق أو فلسطين أو لبنان أو غيرها من أرض العروبة، فلا كرامة لأمة تحت حراب الاحتلال، ولا شرعية لاحتلال في ظل بندقية تقاوم.

عن مصالحهم الفتوية والذاتية، لمصلحة الوطن الذي هو أكبر من الجميع، ولا أمن أو أمان للجميع سوى في التظلل تحت سمائه، دونما تفرقة أو تمييز بين لبناني ولبناني آخر. وحول الوضع العربي الراهن قال الرفاعي أن هذا الواقع يؤكد ما سبق وذهبنا إليه في المراحل الأولى لتأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي، من أن صراعنا مع العدو الصهيوني هو صراع وجود، لا صراع حدود، وهذا ما أكدته الوقائع التالية لاغتصاب فلسطين وإعلان دولة الكيان الصهيوني الغاصب، وما أعقبها من احتلال للمزيد من الأراضي العربية وقضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وصولاً إلى ما أعلنه العدو الصهيوني مؤخرًا، من تهويد كلياً لفلسطين المحتلة وإلغاء الأسماء العربية للقرى والمدن فيها، وحتى التدخل في فرض المناهج التعليمية، وخاصة مادة التاريخ على عرب فلسطين بالشكل الذي يرمي إلى إلغاء ذاكرتهم الوطنية والقومية. وفي العراق، تتجلى اليوم أخطر حلقات الأطماع الإمبريالية الأمريكية في احتلال هذا القطر وتقسيمه وتدميره وتقطيع أوصاله،

أما العوامل الداخلية، فإنها تتمثل أساساً بالنظام الطائفي السياسي الذي مازال يحكم البلد بعقلية نظام المتصرفية، حيث أن كل طائفة لا تجد الحماية والأمان لها سوى خارج الحدود اللبنانية على حساب كل ما هو انتماء لهذا الوطن. وهذا ما خلق التربة الملائمة للتدخلات القريبة منها والبعيدة على حد سواء. لقد توافقنا في الطائف عام ١٩٨٩ على الهوية العربية للبنان، وعلى البدء بإلغاء النظام الطائفي السياسي، وللأسف فأن عشرين عاماً قد مرت على الطائف، والطائفية تترسخ داخل أوصال هذا البلد لتترجم مذهبية وشحنًا واحتقانًا. لذلك، فإن أولى علامات أفق الحل الحقيقي والشامل للأزمة اللبنانية، هو في إلغاء الطائفية السياسية، وتكريس المواطنة والانتماء الحقيقي للوطن وبتعزيز الوحدة الداخلية والتوافق على الإستراتيجية الوطنية، العسكرية والأمنية لمواجهة كل تدخلات خارجية، خاصة الأطماع الصهيونية والمحاولات الإمبريالية - الأمريكية لإحراقنا بمشروع الشرق الوسط الكبير. إن كل توافق داخلي لبناني، يجب أن يدفع الجميع إلى التنازل

بيان حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي حول القدس الشريف

في وقفة دفاع عن المقدسات يشارك فيها كل العرب والمسلمين وتضع حداً لعردة الاستعمار وربيته الصهيونية. كما يرى حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي أن الحل الجذري السليم لا يمكن أن يكون إلا من خلال فوهة بنادق المقاومين الأبطال، تلك البنادق التي أثبتت وجودها وجدواها في كل مكان عربي انطلقت فيه، بدءاً بفلسطين مروراً بلبنان انتهاءً بالعراق. وإن الحزب يرى أنه من المعيب على الأنظمة الرسمية، عربية وإسلامية، أن لا تستفيد من نتائج بطولات المقاومة العراقية التي لقت رأس الأفعى الأميركي درساً قاسياً، وجعلته ينكفي على ذاته يستعد للهروب من العراق. وكان على تلك الأنظمة أن تقف على رجلها وتستفيد من تلك النتائج لتقف لو مرة واحدة في مواجهة (سيدها الأميركي) خاصة وهو في أسوأ حالات ضعفه، لتطالبه على الأقل بأن يضغط على حكومة العدو الصهيوني من أجل منعه من تدنيس مقدساتها ومحو معالمها في مدينة القدس.

وعربي وفلسطيني. إن حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، إذ يؤكد أن ما يجري من ممارسات ليست غريبة على كيان العدو الصهيوني، لأنه يعمل على تطبيق إستراتيجية الاغتصاب، فإنما يستغرب حالة الصمت العربي الرسمي، كما الصمت الإسلامي الرسمي، ويؤكد أيضاً أن مسألة المسجد الأقصى لا تتعلق بالفلسطينيين وحدهم بل تخص الأمة العربية كلها والأنظمة الرسمية الإسلامية، لأنه اغتصاب لمقدساتها. إن الحزب، مع علمه هشاشة الوضع العربي الرسمي واستسلامه أمام الضغوط الاستعمارية والصهيونية، وهشاشة الوضع الإسلامي الرسمي وسكوته، لا يرى هناك أي مبرر أمامهم جميعاً إذا لم يقفوا حزمة واحدة لمنع استكمال مخطط تهويد القدس أولاً، ويدعو الحكام العرب والمسلمين إلى صحوة ضمير تعيد لهم ما أراقوه من ماء وجوههم بالذل والاستسلام. وإن الحزب مع دعوته هذه يرى أن الحل يكمن

ودلالات خطيرة لافتة للأنظار. لقد سبق حملة الإجراءات الإجرامية تلك، سلسلة من الخطوات أهدمها: -تنفيذ خطة هدم بيوت الفلسطينيين في القدس الشرقية وتهجير مالكيها الشرعيين، في محاولة من الاحتلال لتهويد المدينة بشكل تام. -استكمال بناء الجدار العازل وهي خطة تستكمل فيها الحركة الصهيونية بناء أكبر عدد ممكن من المستوطنات في عملية سرقة مكشوفة للأراضي الفلسطينية المحتلة، كما هي استكمال لاغتصاب أرض فلسطين. - إعلان حكومة العدو أن شرط استكمال مفاوضات ما تسميه «بعملية السلام» لن يتم إلا باعتراف الفلسطينيين بما يسمى يهودية كيان العدو. - وقيل هذا الإجراء أو ذاك حصل العدوان الوحشي على غزة وارتكاب جرائم حرب منظمة أقر بها تقرير غولدستون، الذي جرى تهريب مناقشته بطرق احتيالي وتواطؤ دولي

لصحوة ضمير الحكام العرب والمسلمين، ومنع استكمال مخطط تهويد القدس أصدر حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي بياناً حول ما تشهده مدينة القدس من إجراءات صهيونية مشوهة الأغراض والأهداف، وجاء فيه: في ظل صمت رسمي عربي مريب، وتواطؤ أجنبي خبيث، وإسهام أميركي جدي في تأييد العدو الصهيوني ومشاركته في تنفيذ مخطط اجتثاث القضية الفلسطينية، وفي ظل صراع الأخوة من القوى الفلسطينية الحاكمة إن كان في الضفة الغربية أم في غزة. تقوم قوات العدو الصهيوني منذ فترة بإجراءات أمنية مشددة حول المسجد الأقصى في مدينة القدس، وتحاصر مئات الفلسطينيين في داخله، في الوقت الذي يستعد فيه آلاف من المتطرفين الصهاينة لدخول الحرم بذريرة إقامة طقوس العبادة اليهودية، وإن كانت هذه الإجراءات ليست بجديدة إلا أنها بأسلوبها وظروف القيام بها في هذا العام إنما تحمل معانٍ



بقلم: علاء بيومي

موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي

صدر عن الدارس العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات دراسة أعدها الباحث حسام شحادة. وتوضح الدراسة اهتمام الحركة الصهيونية بمياه الشرق الأوسط قبل قيام دولة إسرائيل مستفيدة في ذلك من الدراسات والمشاريع التي أعدها الاستعمار الأوربي بهذا الخصوص ويوضح المؤلف أن قادة الحركة الصهيونية كانوا مدركين منذ البداية لأهمية السيطرة على موارد كافية من المياه كضرورة لقيام دولة إسرائيل، لذا رسموا دوما تصورات لإسرائيل «كبرى» تسيطر على موارد مياه عديدة بالمنطقة، وبهذا رسمت الموارد المائية حدود دولة إسرائيل في تصورات مؤسسي إسرائيل كما يوضح المؤلف، فالحدود ليست مسألة سياسية فحسب بل هي قضية موارد مائية جغرافية توفر لدولة إسرائيل أمناً مائياً وغذاً مائياً ومع قيام دولة إسرائيل بدأت مساعيها للسيطرة على مصادر المياه في أراضي فلسطين ٤٨ ثم في فلسطين ٦٧ وفي الأراضي المحتلة بالجزيرة والأردن. وكانت الفكرة أو الإستراتيجية الإسرائيلية تقوم دوماً على بناء المستوطنات بالقرب من مصادر المياه الهامة أو فوق خزانات المياه الجوفية أو تحويل مياه الأنهار من خلال السدود والمشاريع أو معارضة إقامة مشاريع وطنية عربية على الأنهار - كنهج الوزاني في لبنان، كما يقول شحادة أن أطماع إسرائيل في مياه العرب امتدت إلى ما وراء الأنهار والأبار والمياه الجوفية التي تحيط بها، فهي تريد شراء المياه من تركيا وتآلب دول حوض النيل على مصر وتريد دعمها في بناء السدود، كما تريد أن تتحول إلى مورد رئيس لمياه الشرب في الشرق الأوسط من خلال بيع المياه المحلاة أو تلك التي تم الاستيلاء عليها من العرب مرة أخرى للعرب، وهنا يشير المؤلف إلى أن ١٢٪ من سكان الضفة وغزة يحصلون حالياً على المياه من شركات إسرائيلية وبالطبع تتعمق المشكلة كلما نظرنا إلى المستقبل وإلى البعد الجغرافي أو المائي للصراع كما يسميه المؤلف، فالعالم العربي يشكل ١٠,٢٪ من مساحة العالم و٥٪ من عدد سكانه، ولكنه لا يملك سوى ٠,٥٪ من مصادر المياه المتجددة في العالم.

كما تقع منابع الأنهار العربية الكبرى كالنيل والفرات ودجلة خارج الوطن العربي كما يبرز المؤلف، وتعاني الدول العربية المحيطة بإسرائيل من أزمات مياه حالية أو قادمة في المستقبل المنظور فالفلسطينيون «عطشى» كما يقول شحادة لأن إسرائيل تسيطر على مواردهم المائية وتميز ضدهم في الحصول عليها، وسكان الأردن يتضاعفون على الرغم من معاناتهم «نقصاً شديداً في المياه»، ولبنان يعاني من العجز المائي ولا يستطيع الاستفادة بشكل كامل من أنهاره (كنهر الوزاني) خوفاً من إسرائيل، وسوريا تواجه عجز مائي في مياه الشرب يقدر بـ ١٤ مليار متر مكعب سنوياً كما أنها في حاجة إلى مزيد من المياه للتوسع الزراعي والصناعي في الوقت الذي تسيطر في إسرائيل على هضبة الجولان، والتي تحتوي على ٣٪ من المياه التي تسقط فوق سوريا و١٤٪ من المخزون المائي السوري. أما مصر فهي مقدمة على عجز مائي كبير مع تزايد عدد سكانها وتراجع مواردها المائية تدريجياً، هذا بالإضافة إلى إسرائيل التي تعاني حالياً من عجز مائي يقدر بـ ١٤ مليار متر مكعب سنوياً هكذا ينظر حسام شحادة مؤلف الدراسة إلى المستقبل، لذلك يؤكد على أن إسرائيل ترفض الاكتفاء بالمياه الواقعة ضمن حدودها، وترفض اقتسام المياه التي سيطرت عليها، وتريد الإدارة المشتركة لها، كما تحلم بالدخول مع العرب والأترك في مشاريع مائية مشتركة تقدم فيها التكنولوجيا وتساعد على الاستمرار في السيطرة على المياه بالمنطقة

قيادة البعث : مذبحة « الصالحية » نفذها العملاء المزدوجين أميركا وإيران

ظل حماية أمنية فاضحة...
يا أبناء شعبنا المقدم، يا أحرار العراق والامة...
لقد سارع العميل المالك كديده لاتهام مجاهدي البعث والمقاومة وهو يعلم علم اليقين بالمنفذين الحقيقيين لهذه الجريمة المروعة « فعند جبهة الخبر اليقين » ولعل بيان ما يسمى (المجلس الاعلى) وتصريحات السفاح المجرم هادي العامري قائد عصابة (بدر) الموغلة بدماء أحرار العراق ما يفصح عن ذلك عبر تلميحاتهم عن الدوافع الانتخابية والى استباقهم بدفع التهمة عنهم بالقول بأن منفذي الجريمة يتهمونهم لأنهم (يتصارعون على السلطة) وعلى نهب المال العام ، وبذلك يكاد المرعب أن يقول خذوني . وهنا فأن قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي في الوقت الذي تدين وتستنكر بشدة جريمة مذبحة الصالحية المروعة وما سبقها من جرائم التفجيرات ، مرورا بتفجيرات التاسع عشر من شهر آب الماضي ، فأنها تحمل مسؤولية هذه الجريمة البشعة للمحتلين الأميركيين والنظام الإيراني والعملاء المزدوجين أميركا وإيران من المتصارعين على مواقع العمالة ونهب ثروات العراق ، وكل منهم يدور في فلك صراعات العملية السياسية المخابراتية بشتى تسمياتهم من (أتلاف) و (تحالف) و (توافق) وما شاكل من المسميات الطائفية والعرقية المقيتة ، وعلى هؤلاء المجرمين جميعاً أن يدركوا بأن سورة غضب الشعب العراقي الحليم ستحققهم وتضعهم تحت طائلة حسابها العسير وجزاءها العادل .

ان مقاومة الشعب الباسلة بفصائلها الوطنية والقومية والاسلامية كافة تقوم الان بذاك حصون المحتلين وعملائهم وستكتمل حلقات هزيمتهم المنكرة بوقت ليس بعيد . وهنا نهيى بالمجاهدين الأحرار وبأبطال الشعب العراقي أن يصوبوا جام غضبهم على المحتلين وعملائهم الأذلاء وحتى يزيغ فجر التحرير واستقلال العراق التام والأمن والتنمية والبناء والنهوض الوطني والقومي والإنساني والحضاري. الرحمة لضحايا العملية الاجرامية والعار للاحتلال وعملاءه . عاش الشعب ومجاهدوه الأبطال

يا أبناء شعبنا الصابر ...
لقد أوضحنا في بياننا حول التفجيرات الإجرامية في التاسع العاشر من شهر آب الماضي والتي راح ضحيتها المئات من الشهداء والجرحى دوافع تلك التفجيرات وأهدافها الشريرة لتنفيذ الأجندة وأهداف الحلف الأميركي الصهيوني الفارسي في السعي المحموم لإدامة وتكريس الاحتلال وتقسيم وتفتيت العراق ونهب ثرواته ، وفي مقدمتها النفط وضمان دعم وحماية الكيان الصهيوني والمضي قدماً في مسلسل التواطؤ الأميركي الإيراني في اقتسام مناطق النفوذ ونهب ثروات العراق وإفقاره وتجويع أبناء شعبه وإبادتهم في سلسلة من عمليات القتل والتفجيرات الإجرامية .

وضمن هذا الإطار يجيء تنفيذ المتصارعين من العملاء المزدوجين أميركا وإيران لمذبحة الصالحية المروعة التي راح ضحيتها ما يقرب من الألف شهيد وجريح من أبناء شعبنا في إطار تصاعد صراعاتهم (الانتخابي) الاحترابي الذي بات يتكسر على نحو رئيس بين ما يسمى (الائتلاف الوطني وعلى رأسه العميل الحكيم والمجلس الاعلى) وما يسمى (أتلاف دولة القانون وعلى رأسه العميل المالك وحزب الدعوة) ، ومن أبرز تجلياته مهزلة الترويج لما يسمونه القوائم (المغلقة والمفتوحة) والصراع على إقرار ما يسمونه (قانون الانتخابات) والذي يتضمن صفقة هذين الطرفين المتصارعين و (التوافق) و (التحالف الكردستاني) لسلخ كركوك وأجزاء من محافظات أخرى عن العراق ، وبذلك فأن توقيت تنفيذ (مذبحة الصالحية) المروعة لم يجيء مصادفة صبيحة يوم الاحد الخامس والعشرين من تشرين الأول يسبق اجتماع ما يسمى (المجلس السياسي للأمن الوطني) بساعات، إنما جاء توطئة لتنفيذ الصفقات المريبة لخدمة مخطط المحتلين وعملائهم في التحكم في مصير ومستقبل الشعب العراقي بتوريث الاحتلال الأميركي للاحتلال الإيراني والعملاء المزدوجين أميركا وإيران. ومن هنا كانت بصمات فيلق القدس الإيراني واضحة في جريمة مذبحة الصالحية من حيث التخطيط والتنفيذ وبوسائل وأساليب لا تتوفر إلا للمحتل الأميركي والنظام الإيراني المتغلغل في المفاصل الحساسة لحكومة المالك العملي وميليشياتها الإجرامية وفي

حزب البعث في الأردن يطالب بسن قانونين عصريين للأحزاب والانتخابات

كمؤسسات وطنية، بعيداً عن التشكيك وأساليب الاتهام التي كرسها وروجت لها العقلية العرفية.
من هنا فإننا نرى ان عملية الإصلاح الديمقراطي يجب ان تنطلق من حاجة الشعب وضرورات تطوير حياته السياسية والاجتماعية، وان لا تتحول الى مجرد ديكور إعلامي لإرضاء هذه الجهة الخارجية او تلك، وهذا يقتضي اتخاذ خطوات جادة وصادقة تقوم بها الحكومة، وفي المقدمة منها إصدار قانوني الأحزاب والانتخاب، بما يعزز النهج الديمقراطي ويقود البلاد الى بوابة الإصلاح الحقيقي، بعد ان ثبت فشل تجربة مجلس النواب القائم على قانون الصوت الواحد وانه بالتالي غير مؤهل لتمثيل الموقف الشعبي والوطني، بل هو إنتاج حكومي لنوع من الديمقراطية التي تخدم سياساتها فقط.

وبرغم ما رافقه ورافقه حتى اليوم من تهويل وتضخيم للأجهزة الإدارية والأمنية والسيارات وإقرار تخصيص الأموال اللازمة لتمويل الأحزاب لا يوفي بالعرض ولكن يكفي لإقناع الناس بأن الحكومات جادة في عملية الإصلاح السياسي والتنمية السياسية دون توفير المناخات والشروط اللازمة لإنجاح مثل ذلك الإصلاح. وقال إننا في حزب البعث العربي الاشتراكي نرى ان أي إصلاح ديمقراطي في البلاد، لا يمكن ان يتحقق دون ايجاد متركبات ثابتة لانطلاقته، وان من أبرز هذه المنطلقات أن يكون هناك تشريع لقانون عصري للانتخاب يعتمد النسبية والبرامج الحزبية، بحيث يؤدي إلى انتخاب مجلس نواب يتم من خلاله تداول السلطة التنفيذية، وان تكون الأحزاب السياسية ذات المحتوى الفكري والبرامجي شريكاً في صنع القرار ومستقبل الوطن، بحيث يتم التعامل معها

قال الأستاذ هشام النجدوي عضو القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني أن الأردن والمنطقة بكاملها تواجه أوضاعاً وتحولات غير عادية وربما بالغة الخطورة لا تخفى على احد سواء على الصعيد المالي والاقتصادي او على الصعيد السياسي اقليمياً ودولياً، الامر الذي يفرض مناهج للعمل الفعلي غير تلك الإجراءات التبسيطية للتصدي لها بالمواجهة الحقيقية من حيث ضرورة تعزيز وتصلب الجهة الوطنية وبما يتناسب وحجم (المؤامرات) التي توقعها وقال بها جلالة الملك الأردني.

وأضاف في حديث مع صحيفة المجد حول موقف الحزب في الأردن حول الأوضاع الراهنة في البلاد لقد مر وقت طويل على القول بالتحول الديمقراطي وإجازة الأحزاب السياسية واستحداث وزارة التنمية السياسية، لكن ذلك كله



بقلم: مكيم حسن

«قيم أم لص»؟

يتكرر يوم وراء آخر.. وتوافينا الصحافة المحلية الخبر حول بعض (أئمة المساجد) وجلهم من الجالية الآسيوية، وما يقومون به من ممارسات بعيدة كل البعد عن إمامة المسجد أو خدمته، وبعيدة عن الدين ومكارم الأخلاق.

كان آخرها، قيام (قيم المسجد الدوار السابع) بمدينة حمد حين قبض عليه وهو متلبساً بسرقة انابيب بلاستيكية وقطع حديد واخشاب وغيرها، بأخذها من البيوت بمجموع ١٢٠٨ دون أذن مسبق من أصحابها.

والأنكى من ذلك أن هذا (القيم) عفواً (اللص)، أحضر معه عاملاً آسيوياً بلباس البلدية حتى يوهم الآخرين بأنه عامل بلدية يؤدي واجبه في الصباح الباكر.. وكان هدفة التغطية على مايقوم به من أعمال مخالفة للقانون وسرقة ممتلكات الآخرين، وحين سأله الأهالي: لماذا تمارس السرقة وانت قيم مسجد؟ كان جوابه، وبكل بساطة (عفواً سذاجة) هو العوز والحاجة.. وكأنه الوحيد الفقير على وجه الأرض.

ولا أريد أن أقف ضد حاجة المعوزين والفقراء المحتاجين، ولكن مهما كانت المبررات، فلا يجب أن تدفع الانسان إلى الكذب والسرقة.. ومن جانب آخر، مرتكب هذه الخيانة هو (قيم المسجد) أي خادم بيت الله.. أليس هذا عجباً!! نختم حديثنا بالدعوة إلى التشديد على هوية وماضي هؤلاء خاصة من الآسيويين ومعاقبة بصرامة من يقوم بعمل يخدش الحياء، أو يسرق قبل ارساله إلى بلاده.. فهل يتحقق ذلك؟



منتخب البحرين الوطني

المنتخب وحلم المونديال 2010

يعز عليه ويمون.. ومن وجهت لهم الدعوة رؤساء الملاحق الرياضية بالصحف المحلية اليومية.. لنجد الصراع الخفي يظهر هذه المرة على السطح من اللجنة الاولمبية التي وجهت بدورها الدعوة إلى تشكيل فريق إعلامي ووجه للصحف البحرينية الدعوة لترشيح ممثليها لتغطية أحداث المباراة المرتقبة. أما الاتحاد البحريني صاحب الشأن والمعني الأول بالأمر والمحاسب أمام الجمعية العمومية، فهو ينتظر وبترقب ذلك الانجاز المنتظر ليدونه في سجلاته وإنجازاته.. كلها رؤوس كبار تتسابق فيما بينها، لكننا نرى أن كل تلك الصراعات ستكون عكسية على المنتخب وتزيد من الضغوطات عليه، فالظاهر أن درس مونديال ٢٠٠٦ لم يتم استيعابه جيداً.. فحسابات الكراسي والرؤوس التي ستطير من عليها أصبحت واضحة قبل أن يتحقق حلم المونديال. غير أننا سوف نتنظر ونرى.. وكما يقال إن غدا لناظره قريب.

في الرابع عشر من الشهر الحالي تترقب الجماهير البحرينية بكل أطيافها أن يتحقق الحلم المونديالي الذي انتظرته طويلاً وكاد أن يتحقق لها لولا الخسارة بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من التأهل، وهو قادر على تحقيق ذلك هذا إذا استوعب المسئولون الدرس في العام ٢٠٠٦ أمام ترينداد.. ولكن من الملاحظ هذه المرة أنه برزت على السطح تجاذبات بين الكبار.. فرييس المؤسسة العامة للشباب والرياضة يسعى إلى أن ينسب الانجاز اذا ما تحقق له لمؤسسته.. التي فرضت سطوتها على كل مفاصل الرياضة وتدخلها المباشر في شؤون الاتحادات الرياضية التي كان من المفترض أن تقع ضمن اختصاصات اللجنة الاولمبية.. وابتعدت عن صلب عملها في الاهتمام بالبنية التحتية للرياضة وتهيئة الظروف المناسبة لتطويرها. فنلاحظ إعلان رئيس المؤسسة عن حجز طائرة خاصة لنقل المنتخب للمعسكر الخارجي ولنيزولندا ويدعو من

×××
ماذا سأكتب عنك في كتب الهوى
فهواك لا يكفيه ألف كتاب
×××
يغتالني شعري.. فكل قصيدة
تمتصني.. تمتص زيت شبابي
×××
الخنجر الذهبي.. يشرب من دمي
وينام في لحمي، وفي أعصابي
×××
بغداد.. يا هزج الأساور والحلى
يا مخزن الأضواء والأطياب
×××
لا تظلمي وتر الربابة في يدي
فالشوق أكبر من يدي وربابي
×××
قبل اللقاء الحلو.. كنت حبيبتي
وحبيبتني تبقيت بعد ذهابي

وعلى صفائر زينب ورباب
×××
وهيبت كالعصفور يقصد عشه
والفجر عرس مآذن وقباب
×××
حتى رأيتك قطعة من جوهر
ترتاح بين النخل والأعنان
×××
حيث النفث، أرى ملامح موطني
وأشم في هذا التراب ترابي
×××
لم أغترب أبداً.. فكل سحابة
زرقاء.. فيها كبرياء سحابي
×××
إن النجوم الساكنات هضابكم
ذات النجوم الساكنات هضابي
×××
بغداد عشت الحسف في ألوانه
لكن حسنك، لم يكن بحسابي

مدي بساطي... واملئي أكوابي
وانسي العتاب، فقد نسيت عتابي
×××
عيناك يا بغداد، منذ طفولتي
شمسات نائمات في أهدابي
×××
لا تنكري وجهي.. فأنت حبيبتني
وورود مائدتي، وكأس شرابي
×××
بغداد.. جئتك كالسفينه متعباً
أخفي جراحتي وراء ثيابي
×××
ورميت رأسي فوق صدر أميرتي
وتلاقت الشفتان بعد غياب
×××
أنا ذلك البجار أنفق عمره
في البحث عن حب.. وعن أحباب
×××
بغداد.. طرت على حرير عباءة

موال بغداد

للشاعر: نزار قباني

